2024

المجلس الأعلى لحقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of
Persons with Disabilities (HCD)

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التقرير السنوي
2024

www.hcd.gov.jo

المجلس الأعلى لحقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of
Persons with Disabilities (HCD)

تقرير المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2024

المبنى الرئيسي
العنوان: الشميساني- شارع الأمير شاكر بن زيد- عمارة رقم 26 ،
الهاتف: 065507373
الفاكس: 5538243 6 962+
البريد الالكتروني : info@hcd.gov.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

المحتويات

10 المديريات والوحدات التنظيمية

13 المقدمة

14 الملخص

16 التحضيرات لاطلاق القمة العالمية للإعاقة 2025

22 التشريعات وحقوق الإنسان

26 التعليم الدامج

30 إمكانية الوصول والتصميم الشامل

34 العيش المستقل وبدائل الإيواء

39 رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

47 الحق في العمل وتكافؤ الفرص

50 الاتصال والتعاون الدولي

53 الاعتماد

56 تطوير القدرات والأبحاث والدراسات

59 الاتصال والاعلام

63 التطوير المؤسسي والمتابعة والتقييم

66
التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات

69
البطاقة التعريفية والخدمات

72
الإنجازات على مستوى مكاتب الارتباط التابعة للمجلس في أقاليم المملكة

76
المشاريع الممولة

78
المبادرات الريادية

81
التحديات العامة للمجلس

83
الملحق

رؤية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مؤسسة وطنية متخصصة فاعلة ودامجة لتعزيز حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة نواحي الحياة

01

المديريات والوحدات التنظيمية

المديريات والوحدات التنظيمية

سمو الأمير مرعد بن رعد

رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

د. مهند العزة

الأمين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بشار المجالي

مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية

غدير الحارس

مساعد الأمين العام للشؤون الفنية

رانيا خانويان

مديرة مكتب سمو الأمير

علياء زريقات

مديرة وحدة العلاقات والتعاون الدولي

تسنيم شاهين

مديرة مديرية الاتصال والاعلام

رشا العدوان

مديرة مديرية العيش المستقل

لارا ياسين

مديرية وحدة الشؤون القانونية

ايسار المزاهرة

مديرية متابعة خطة التعليم الدامج

عبد الله الجالودي

مديرية الرصد والتنسيق

آمال الكساسبة

مديرية امكانية الوصول والتصميم الشامل

أسامة المساعفة

مدير وحدة تطوير القدرات والأبحاث والدارسات

هالة حمد

مديرة مديرية الاعتماد

رأفت الزيتاوي

مدير وحدة تكافؤ الفرص

علاء الخليلي

مدير وحدة التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات

ملك الضامن

مديرة مكتب عطوفة الأمين العام

هبة الريماوي

مدير مديرية الموارد البشرية

أحمد الشعلان

مدير مديرية المالية

سناء الشيخ

مديرة وحدة المشاريع

المقدمة

يأتي التقرير السنوي للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليقدّم عرضاً شاملاً لأبرز الجهود الوطنية التي قادها المجلس لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وترسيخ مبادئ الدمج وتكافؤ الفرص في مختلف القطاعات. ويهدف التقرير إلى توثيق ما تحقق خلال العام من إنجازات نوعية، وإبراز أثر تدخلات المجلس على المستوى التشريعي والمؤسسي والمجتمعي، إلى جانب تسليط الضوء على الشراكات الوطنية والدولية التي دعمت هذا التوجه.

يمثل هذا التقرير أداة للشفافية، ومرجعاً يوثّق التقدم المحرز في تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزامات الدولية ذات الصلة. كما يعكس التقرير الدور المحوري الذي يقوم به المجلس في قيادة الجهود الوطنية الرامية إلى دمج قضايا الإعاقة في السياسات العامة والخطط التنموية، وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

خلال عام 2024، واصل المجلس العمل على تطوير البيئة التشريعية، وبناء القدرات الوطنية، وتعزيز إمكانية الوصول، ودعم التعليم الدامج والعمل والعيش المستقل، إضافة إلى توسيع نطاق الشراكات والبرامج التدريبية والتوعوية التي استهدفت مختلف القطاعات. كما قاد المجلس التحضيرات لاستضافة القمة العالمية للإعاقة 2025 بالشراكة مع التحالف الدولي للإعاقة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، في خطوة تعكس المكانة الدولية المتقدمة للأردن في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. من خلال تمكين المؤسسات الوطنية وتطوير قدراتها لتقديم خدمات شاملة ومهيأة، وبناء شبكة شراكات فاعلة تعزز الدمج على المستويين المؤسسي والمجتمعي.

ويأتي نشر هذا التقرير لإطلاع الجمهور والشركاء وصناع القرار على مسار العمل والإنجازات المتحققة، وتعزيز الوعي بأهمية استمرار الجهود الوطنية لضمان مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة والفاعلة في التنمية.

الملخص

شهد عام 2024 استمرار المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ترسيخ دوره كجهة وطنية رائدة في قيادة السياسات والتشريعات والرصد والتنسيق الوطني في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دمج قضايا الإعاقة في السياسات العامة والخطط التنموية على المستويين الوطني والدولي.

ويعكس هذا التقرير تقدماً ملموساً في الانتقال من مرحلة تطوير الأطر التشريعية والسياسات إلى مرحلة أعمق من التنفيذ المؤسسي وتعزيز التحول عبر القطاعات المختلفة، بما ينسجم مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

تعزيز المكانة الدولية وقيادة التحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025

قاد المجلس خلال عام 2024 التحضيرات الوطنية والدولية لاستضافة القمة الدولية الثالثة للإعاقة 2025 بالشراكة مع حكومة ألمانيا والتحالف الدولي للإعاقة، في خطوة تعكس الثقة الدولية بالدور الأردني في هذا المجال. وقد شملت التحضيرات سلسلة من اللقاءات والأنشطة التي هدفت إلى تحديد أولويات العمل الدولية وتعزيز مشاركة جميع الأطراف الوطنية والأطراف الإقليمية في صياغة مخرجات القمة.

ويمثل هذا الحدث محطة مفصلية لترسيخ مكانة الأردن كنموذج إقليمي في إدماج قضايا الإعاقة ضمن السياسات العامة والتنمية المستدامة.

تطوير البيئة التشريعية وتعزيز التزامات حقوق الإنسان

واصل المجلس دوره المحوري في مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، حيث تم مواءمة عدد من القوانين والأنظمة والتعليمات مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى المشاركة في متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان وتعزيز الالتزامات الدولية للأردن في هذا المجال.

كما شهد العام توسعاً في الشراكات الوطنية عبر توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع جهات حكومية وأكاديمية ومنظمات مجتمع مدني، بما يعزز العمل التشاركي متعدد القطاعات.

التقدم في التعليم الدامج وبناء القدرات الوطنية

يعتبر التعليم الدامج أحد المحاور الأساسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع. وقد واصل المجلس دعمه لتطبيق الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، بما يعزز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وفي إطار بناء القدرات الوطنية، نفذ المجلس خلال عام 2024 ما مجموعه 175 برنامجاً تدريبياً شارك فيها 6,111 مشاركاً ومشاركة في مختلف أنحاء المملكة، في مؤشر واضح على اتساع الطلب الوطني على الدعم الفني والتدريب في مجال الإعاقة.

دعم التحول نحو العيش المستقل والحماية الاجتماعية الدامجة

شهد العام 2024 استمرار الجهود نحو تعزيز الحماية الاجتماعية الدامجة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال جلسات وطنية متخصصة تناولت تقليل التكاليف الإضافية وضمان الوصول إلى التعليم والعمل والخدمات الصحية، مع تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار.

التحول الرقمي وتطوير منظومة الخدمات والبطاقة التعريفية

حقق المجلس تقدماً مهماً في التحول الرقمي للخدمات المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم تفعيل الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالبطاقة التعريفية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي ودائرة الأحوال المدنية، بما يسهم في تسهيل الوصول للخدمات الحكومية.

كما تم تطوير منظومة التقييم والتشخيص وتوسيع نطاق اللجان الطبية متعددة التخصصات في الأقاليم.

تعزيز الاتصال المجتمعي والإعلامي وتغيير الصورة النمطية

واصل المجلس جهوده في تعزيز الوعي المجتمعي وتغيير المفاهيم المرتبطة بالإعاقة، حيث تم:

- إصدار 45 خبراً صحفياً وتنسيق 94 مقابلة إعلامية.
- إنتاج 470 منشوراً رقمياً.
- تطوير 60 فيلماً توعوياً وأعمال إعلامية متعددة.
- إضافة لغة الإشارة والوصف الصوتي إلى 128 عملاً إعلامياً.

كما تم تنفيذ حملات توعوية وطنية وشراكات إعلامية استراتيجية لتعزيز الخطاب الحقوقي للإعاقة.

خلاصة

تعكس إنجازات عام 2024 انتقال المجلس إلى مرحلة متقدمة من ترسيخ دوره كجهة وطنية تقود التحول نحو مجتمع أكثر شمولاً، عبر:

- تعزيز الإطار التشريعي والحقوقي.
- قيادة التنسيق الوطني والدولي.
- دعم التحول المؤسسي في القطاعات المختلفة.
- تطوير الخدمات والأنظمة الرقمية.
- ترسيخ الوعي المجتمعي والدمج الشامل.

ويمثل العام 2024 محطة مهمة في مسار تحقيق المشاركة الكاملة والمتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة، بما يعزز مكانة الأردن كنموذج إقليمي في هذا المجال.

02

التحضيرات لإطلاق القمة العالمية للإعاقة 2025

جاءت التحضيرات لإطلاق القمة العالمية للإعاقة 2025 كجزء من الجهود الوطنية والدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإبراز التجربة الأردنية في دمج قضايا الإعاقة ضمن السياسات العامة والخطط التنموية. وقد تولى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قيادة التحضيرات بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، لضمان مشاركة فعّالة للأطراف الوطنية والإقليمية والدولية في صياغة مخرجات القمة وتحديد أولويات العمل خلال السنوات القادمة.

الأهمية

تبرز أهمية التحضيرات للقمة في كونها فرصة لإبراز مكانة الأردن الإقليمية والدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية، وتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية في الدمج بمختلف أوجهه. كما تسهم التحضيرات في توحيد الجهود بين الجهات الوطنية والمجتمع المدني لضمان تمثيل شامل للأشخاص ذوي الإعاقة في مراحل الإعداد للقمة.

القمة العالمية للإعاقة

تُعد القمة العالمية للإعاقة إحدى أبرز الفعاليات الدولية التي تدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحفز الدول والمنظمات على تبني التزامات عملية لتعزيز الحقوق وإزالة العوائق أمام المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بدأت التحضيرات لاستضافة القمة 2025 بالشراكة مع ألمانيا والتحالف الدولي للإعاقة، شاملة سلسلة من الأنشطة واللقاءات التحضيرية لتحديد محاور النقاش وترتيب أولويات العمل.

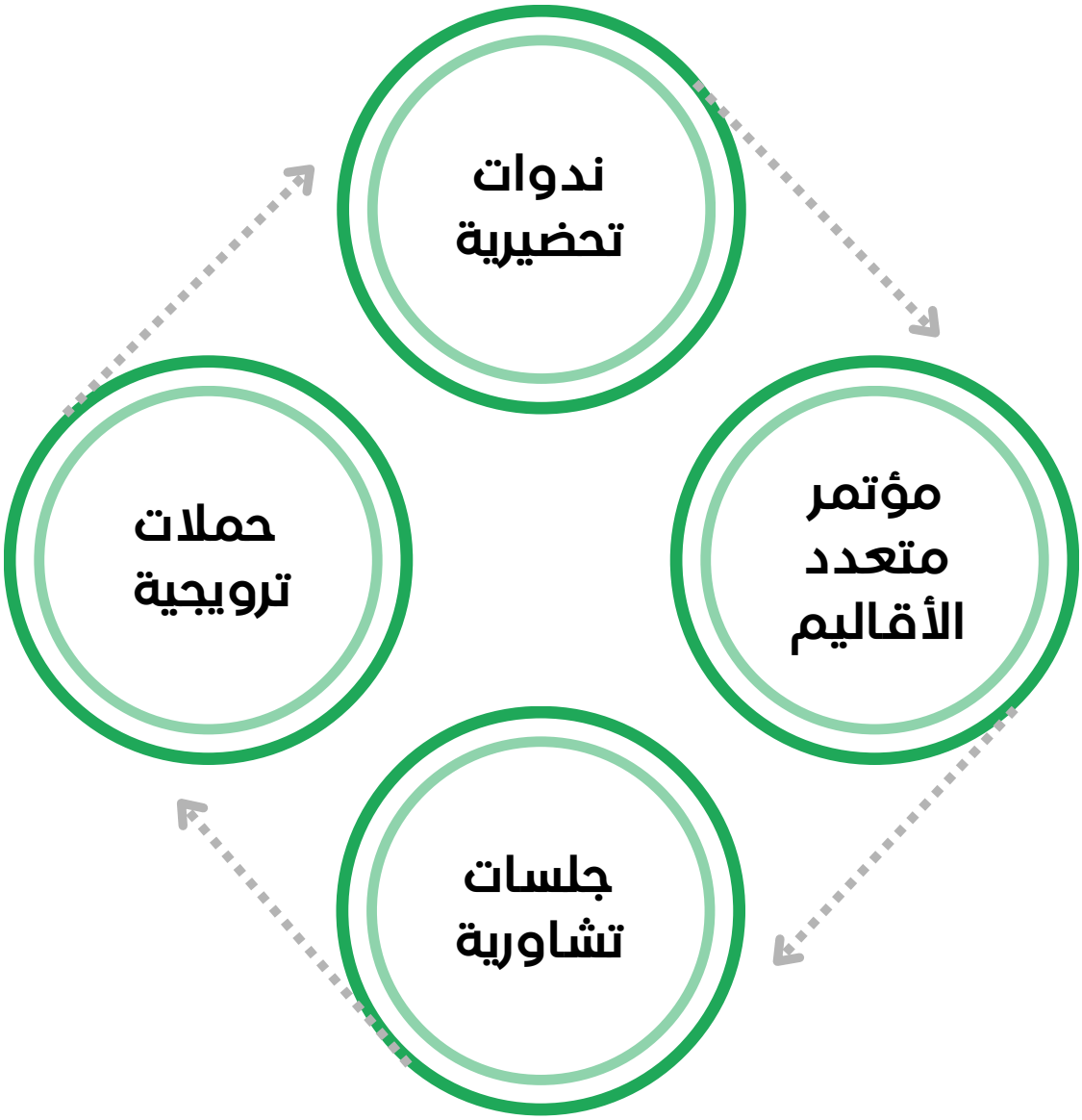

مخطط يبين أنواع الأنشطة التي تم تنفيذها ضمن إطار التحضيرات للقمة العالمية للإعاقة

المؤتمر متعدد الأقاليم

ضمن إطار التحضيرات، نظم المجلس مؤتمرًا متعدد الأقاليم لجمع الآراء والمقترحات من ممثلي الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني، لتعزيز الحوار الإقليمي وتبادل الخبرات حول دمج قضايا الإعاقة في السياسات العامة. اشتمل المؤتمر على جلسات حول التعليم الدامج، التمكين الاقتصادي، الحماية الاجتماعية، وإمكانية الوصول، بمشاركة ممثلين عن الدول العربية والمنظمات الدولية. وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات لتعزيز آليات الرصد والتقييم، دعم التشريعات الوطنية، توسيع الشراكات الإقليمية، وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار.

جلسات تشاورية وتحضيرية

عقد المجلس أولى الندوات التحضيرية للقمة 2025 عبر تقنية الاتصال المرئي بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة IDA، بمشاركة منظمات دولية وإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وركزت الندوة على تحديد الأولويات الإقليمية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وتعزيز التعاون الدولي، وإشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة الموضوعات الرئيسية والفرعية للقمة، لضمان قمة استثنائية تحقق التغيير النوعي في واقع الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعلن المجلس عن عقد ندوة ثانية عن بعد في تموز، وندوة إقليمية ختامية في عمان في تشرين الثاني.

كما عقد المجلس جلسات تشاورية مع الائتلاف الأردني لتحديد أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، شملت المشاركة السياسية، التعليم الدامج، الصحة الجنسية والإنجابية، السياحة الميسرة، التمكين الاقتصادي، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات والكوارث. وتم الإعلان عن إطلاق بوابة إلكترونية لتقديم الالتزامات الوطنية واستبيان لتحديد الأولويات، لتعزيز دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على كافة المستويات قبل انعقاد القمة في برلين بالتشارك بين الأردن وألمانيا والتحالف الدولي.

نظم المجلس أيضًا جلسات حول "الحماية الاجتماعية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة" بدعم من مشروع شامل البريطاني، بمشاركة 122 مشاركًا من منظمات حكومية ودولية ومؤسسات مجتمع مدني، وركزت النقاشات على تعزيز الشمول والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل التكاليف الإضافية التي يتحملها الأشخاص ذوو الإعاقة، وضمان وصولهم إلى التعليم والعمل والخدمات الصحية. كما استعرضت الورشة تجارب وطنية ودولية في تطبيق معايير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، مع التأكيد على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حقوقهم لضمان مجتمع أكثر دمجًا وكرامة.

استجابة محلية للقمة

أضاء المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موقع جبل القلعة بالألوان الرسمية لحملة القمة العالمية للإعاقة "بدونا ما بتزبط"، تزامنًا مع إطلاق الحملة التوعوية بأهداف القمة وآليات الالتزامات، مستهدفة دول الإقليم وعالميًا. وجُهّز الموقع بمرافق ومسارات ومعلومات ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها غرفة تفاعلية ونماذج محاكاة للقطع الأثرية للمكفوفين، لتعزيز الدمج والوصول الشامل، بالتوازي مع مبادرات توعوية أخرى ضمن التحضيرات للقمة في نيسان 2025.

إضاءة جبل القلعة كجزء من الحملة الترويجية للقمة العالمية للإعاقة

إضاءة متحف الأردن كجزء من الحملة الترويجية للقمة العالمية للإعاقة

03

التشريعات وحقوق الإنسان

يسعى المجلس من خلال هذا المحور إلى تعزيز المنظومة التشريعية بما يضمن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات الحياة، واستدامة هذا الدمج بموجب القوانين الوطنية والتزامات الأردن الدولية.

الأهمية

ويهدف هذا المحور إلى ترسيخ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء أصيل من حقوق الإنسان، وضمان أن تكون هذه الحقوق مرئية ومكفولة أمام جميع مؤسسات الدولة والمجتمع.

1- مجال التشريعات:

1.1- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

قام المجلس بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع عدد من الجهات بهدف تطوير نماذج ريادية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الدعم المؤسسي والفني لتلك الجهات، أبرزها (القائمة الكاملة في ملحق رقم 1، قائمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم):

1.1.1. مذكرة تفاهم في مجال تقديم المساعدة القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة خلال انتخابات مجلس النواب (المجلس الأعلى ونقابة المحامين).

2.1.1. مذكرة تفاهم وزارة المياه والري.

3.1.1. اتفاقية تيسير سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى مرافق العدالة - وزارة العدل.

4.1.1. مذكرة تفاهم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

5.1.1. مذكرة تفاهم المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي.

6.1.1. اتفاقية تعاون فيما بين المجلس ومؤسسة التدريب المهني.

7.1.1. اتفاقية الجامعة الألمانية الأردنية - مركز التأهيل البصري.

إنفوجرافيك يبين توزيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاستراتيجية حسب نوع المؤسسة

2.1 - التشريعات الوطنية:

كذلك، تابع المجلس عملية مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث بلغ عددها (15)، أبرزها (القائمة الكاملة في ملحق رقم 1، قائمة التشريعات):

1.2.1. قانون التنمية الاجتماعية رقم (4) لسنة 2024
2.2.1. نظام المراكز الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة رقم 39 لسنة 2024
3.2.1. نظام العمل المرن رقم 44 لسنة 2024
4.2.1. نظام معدل لنظام ترخيص السواقين رقم 46 لسنة 2024 المادة (2)
5.2.1. نظام مزاولة مهنة العمل الاجتماعي رقم (72) لسنة 2024
6.2.1. نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم 33 لسنة 2024 المواد (21/46)
7.2.1. نظام دور الحضانة رقم 6 لسنة 2024 المواد (9/18)
8.2.1. تعليمات استقطاب وتعيين الموظفين في القطاع العام لسنة 2024 المادة (21)
9.2.1. تعليمات تنظيم أنشطة إدارة دور حضانة أماكن العمل الخاصة والعامة وتشغيلها لسنة 2024
10.2.1. تعليمات تنظيم حضانات أماكن العمل العامة لسنة 2024 المادة (9)
11.2.1. تعليمات شروط وإجراءات ترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية رقم 3 لسنة 2024
12.2.1. تعليمات مراكز تعليم وتعلُّم المُتسرّبين رقم 10 لسنة 2024 المواد (3/4)

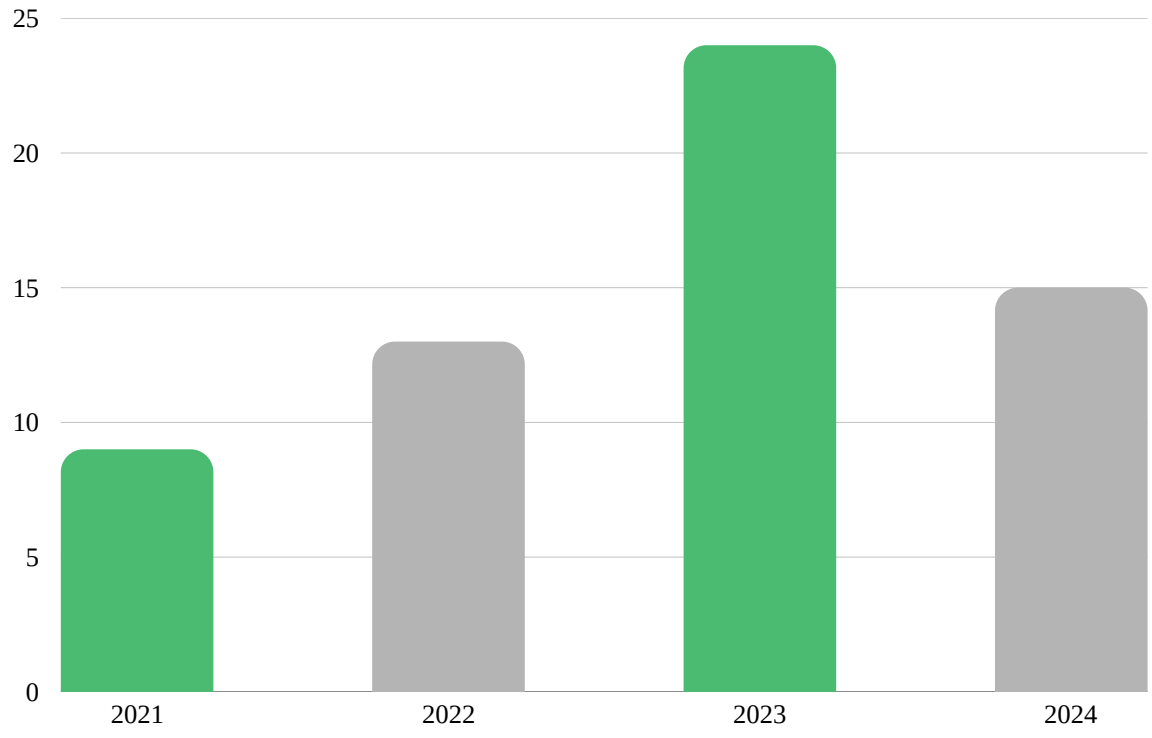

مخطط بياني لعرض نشاط المجلس في مجال التشريعات الصادرة من (2021 إلى 2024)

2- في مجال حقوق الإنسان:

· المشاركة في تطوير الخطة التنفيذية ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان المقبولة من الأردن بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء وفريق متابعة التوصيات.

· متابعة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة.

· في إطار تعزيز مكانة الأردن الدولية في مجال الإعاقة عبر المشاركة في الفعاليات الدولية ذات الأثر، تم المشاركة في الاجتماع السنوي التاسع لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة الذي عقد في جمهورية مصر العربية بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وجمع نخبة من الخبراء والمتخصصين في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الدول العربية لبحث آخر التطورات والسياسات في مجال الإعاقة، وتبادل الخبرات حول سبل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

04

التعليم الدامج

يهدف هذا المحور إلى توفير فرص تعليم متكافئة وشاملة في جميع المراحل، ابتداءً من رياض الأطفال وحتى التعليم العالي، بما يتوافق مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 والاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج.

الأهمية

يعد التعليم الدامج حجر الأساس لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع. ويُسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وإعداد جيل قادر على الاندماج والمساهمة في التنمية الوطنية.

الأهداف المنشودة

يهدف المجلس إلى ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص تعليم متكافئة وشاملة، خصوصًا في المراحل المبكرة، من خلال تعزيز التعاون مع الجهود الوطنية القائمة في هذا المجال، وإدراج حلول إبداعية تُمكّن الطلبة من مختلف أنواع الإعاقات من الوصول إلى فرص التعليم التي تلبي متطلباتهم، إضافة إلى تيسير الإجراءات اللازمة لدمج المزيد من الطلبة من ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالمؤسسات التعليمية، بما يسهم في تحقيق التعليم الدامج بصورة مستدامة وشاملة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تأسيس الأكاديمية الملكية للتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة

في عام 2024 تم وضع مسودة نظام الأكاديمية الملكية للتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة التي يتطلع لها بان تكون مؤسسة وطنية تعنى بتطوير منظومة التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والمجلس والجهات الشريكة.

دعم تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج

تم متابعة تنفيذ الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج من خلال تطوير منظومة التعليم الدامج في المدارس المستهدفة ضمن الخطة التنفيذية 2024-2027

وقد شمل ذلك تنفيذ برامج وأنشطة تلبي متطلبات دمج الطلبة ذوي الإعاقة في (80) مدرسة، وتقديم الدعم الفني لـ (18) مدرسة ضمن مشروع (Promise 1) المنفذ من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ، وإعداد تقارير هندسية وفنية لـ (12) مدرسة، واستكمال الدعم الفني لـ (30) مدرسة ضمن مشروع (Promise 2)، ليصل مجموع المدارس التي تمت زيارتها إلى (60) مدرسة. كما تم عقد (6) ورشات دعم فني شارك فيها (138) مشاركًا ومشاركة.

تهيئة المدارس

شملت الجهود إعداد الخطط التطويرية والهندسية والفنية للمدارس المستهدفة، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالتعليم الدامج تستهدف المعلمين في (30) مدرسة ضمن مشروع (Promise 1+2)، بهدف الوصول إلى نسبة دمج 10% من الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي 2023–2024.

وقد توزعت المدارس المستهدفة على الأقاليم الثلاثة:

- 10 مدارس في ماركا/الوسط.
- 10 مدارس في عجلون/الشمال.
- 10 مدارس في الكرك/الجنوب.

تهيئة الكوادر

نفذ المجلس برامج تدريبية متخصصة في التعليم الدامج (النهج الحقوقي، تحليل السلوك التطبيقي، أداة الرامب (RAMP) للقراءة والكتابة (وغيرها) استفاد منها (71) معلمًا ومعلمة في (30) مدرسة مستهدفة، بواقع (50) إناث و(21) ذكور. كما تم تدريب (80) من المشرفين والمرشدين ومعلمي رياض الأطفال في الأقاليم الثلاثة على الدليل الإجرائي الذي طوره المجلس والحقيبة التدريبية المعتمدة.

تمكين المؤسسات التعليمية

تم طباعة وتسجيل الدليل الإجرائي لدمج الطلبة ذوي الإعاقة في رياض الأطفال في المكتبة الوطنية، ودمج (141) طفلًا وطفلة في هذه المرحلة (83 ذكور، 58 إناث) وفق أرقام وزارة التربية والتعليم.

كما تم إنشاء رابطة المدارس الحكومية والخاصة لتبادل الخبرات ما بين مدارس خاصة رائدة في مجال التعليم الدامج ومدارس حكومية بدأت في برامج التعليم الدامج، كما تم تنفيذ برامج تدريبية وتقديم دعم فني لتطوير منظومة التعليم الدامج في المدرسة الأرثوذكسية وتوفير الترجمة الإشارية لعدد من قصص الأطفال التي تنشرها مؤسسة ناشرون ضمن إطار مذكرة تفاهم موقعة.

إلحاق المزيد من الطلبة ذوي الإعاقة بالتعليم الدامج

عمل المجلس مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اعتماد البطاقة التعريفية لتسهيل إجراءات القبول الموحد للطلبة ذوي الإعاقة، وتضمين ثلاثة معايير في تعليمات اعتماد الجامعات والكليات تضمن تهيئة بيئة مؤسسات التعليم العالي.

بلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة المتقدمين للقبول الموحد للعام الجامعي 2023-2024 (280) طالبًا وطالبة، قُبل منهم فعليًا (237)، بنسبة قبول بلغت (84.6%)، فيما أظهرت النتائج انخفاضًا طفيفًا عن العام السابق، خاصة في إقليمي الشمال والجنوب، ما يؤكد ضرورة تكثيف الجهود لتطوير برامج الدمج في تلك المناطق.

كما تم دعم جامعة العلوم والتكنولوجيا في إعداد وتنفيذ استراتيجية دمج الطلبة ذوي الإعاقة التي أُطلقت عام 2023، ومتابعة تخصيص موازنات مالية لتوفير مترجمي لغة الإشارة للطلبة الصم في الجامعات الحكومية.

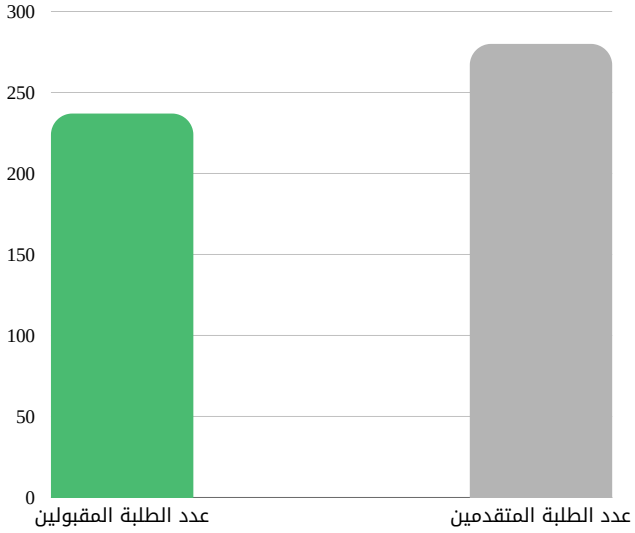

رسم بياني لعرض عدد الطلبة ذوي الإعاقة المتقدمين للقبول الموحد للعام الجامعي 2023/2024

05

إمكانية الوصول والتصميم الشامل

يشمل محور إمكانية الوصول والتصميم الشامل كافة الجهود المبذولة لضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المباني والمرافق العامة، المواقع والتطبيقات الإلكترونية، وسائل النقل، والخدمات الأساسية بما فيها الطوارئ والحماية.

الأهمية

يعتبر هذا المحور أساسياً لتحقيق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بشكل متساوٍ، إذ يضمن إزالة العوائق المادية والتكنولوجية والمعرفية، ويسهم في تعزيز حقوقهم وفقاً لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، وكذلك في تعزيز جودة الخدمات الحكومية والخاصة لجميع المواطنين.

الأهداف المنشودة

يهدف المجلس إلى تعزيز تطبيق معايير إمكانية الوصول والتصميم الشامل من خلال تقديم الدعم الفني للجهات الراغبة في تطبيقها أو تحسينها، وقياس مدى التزام المؤسسات التي نفذت هذه المعايير بشروط الوصول الشامل، إضافة إلى زيادة عدد الأماكن والمرافق المهيأة بما يضمن شمول مختلف القطاعات والخدمات، مع توفير الأدلة والمواد والمحتوى بطرق ميسّرة ومهيأة تلبي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

34
موقعًا وتطبيقًا إلكترونيًا مدققاً

195
تقرير دعم فني

40
مبنى حكومي وخاص مهيأ حديثاً

10
مراكز أمنية مهيئة

4
محطات للباص السريع حصلت على دعم فني للتهيئة

مطار الملكة علياء الدولي حصل على دعم فني للتهيئة

المرافق والمباني العامة

·إصدار (195) تقرير دعم فني لتهيئة مبانٍ ومرافق حكومية وخاصة.
·تهيئة (40) مبنى حكومي وخاص للأشخاص ذوي الإعاقة.
·تنفيذ أعمال التهيئة في المنطقة النموذجية بمحيط جامعة اليرموك/إربد.

وسائل النقل

تقديم الدعم الفني لتهيئة (4) محطات ضمن مشروع الباص السريع ومطار الملكة علياء الدولي، لضمان سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

المرافق الصحية

إصدار (70) تقرير دعم فني لتهيئة المراكز الصحية والمستشفيات ورفعها الى وزارة الصحة ليتم توفير المخصصات المالية اللازمة لتهيئتها وفق خطة عمل يتم وضعها لهذه الغاية من قبل الوزارة.

خدمات الطوارئ والحماية

عقد دورات إنعاشية بلغة الإشارة لمرتبات الأمن العام العاملين على خط الطوارئ (114) الذي يقدم خدمة الترجمة الإشارية للأشخاص الصم في مركز القيادة والسيطرة في مديرية الأمن العام.

تعزيز التنسيق مع شركات الاتصالات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات والأمن العام لتطوير آليات الوصول.

خدمات الطوارئ والحماية

عقد دورات إنعاشية بلغة الإشارة لمرتبات الأمن العام العاملين على خط الطوارئ (114) الذي يقدم خدمة الترجمة الإشارية للأشخاص الصم في مركز القيادة والسيطرة في مديرية الأمن العام.

تعزيز التنسيق مع شركات الاتصالات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات والأمن العام لتطوير آليات الوصول.

تمكين الأشخاص الصم من الوصول إلى المعلومات

- توفير خدمة الترجمة الإشارية عن بعد للجان البطاقة التعريفية في مكتبي ارتباط المجلس في الشمال والجنوب عبر المكالمات المرئية.
- تجديد (21) شهادة اعتماد لمترجمي لغة الإشارة.
- ترجمة دليل "استمع، إدمج، احترم" وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وأسرهم عليه.

الوصول إلى المواقع السياحية

إجراء الكشف الحسي على (32) فندقًا من فئة أربعة وخمسة نجوم و(32) مطعمًا في العاصمة للتحقق من مطابقتها لمتطلبات إمكانية الوصول، وإعداد تقارير دعم فني وتوصيات لتهيئتها.

التعاون مع الجهات الشريكة

متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الخاصة بإمكانية الوصول مع:

- مديرية الأمن العام: تم تهيئة (10) مراكز أمنية.
- دائرة قاضي القضاة: تم الحصول على (3) وثائق عطاء لتهيئة ثلاث محاكم شرعية.

الترتيبات التيسيرية والإعفاءات

إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة الرسوم والضرائب على الأجهزة والأدوات الواردة في جدول الترتيبات التيسيرية، بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك العامة.

06

العيش المستقل وبدائل الإيواء

يرتكز هذا المحور على ما كفلته مواد القانون ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تؤكد حقهم في العيش باستقلالية داخل مجتمعاتهم المحلية، وحقهم في اختيار مكان إقامتهم وعدم إخضاعهم للعزل أو الإيواء المؤسسي القسري. كما يستند إلى المواد التي تلزم الجهات المختصة بتوفير خدمات الدعم المجتمعي والخدمات المساندة اللازمة، بما يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة والفاعلة في الحياة العامة على قدم المساواة مع غيرهم من غير ذوي الإعاقة.
ويستند المحور كذلك إلى التشريعات الوطنية التي تُوجب حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أشكال العنف والاستغلال والإهمال والتمييز، وتعزيز التدابير الوقائية وآليات الإبلاغ والحماية، وتطوير بدائل وطنية تقوم على مبادئ الدمج والكرامة والاستقلالية، إضافة إلى بناء قدرات الكوادر والمؤسسات المعنية، وتعزيز دور الأسرة والمجتمع المحلي في تقديم الرعاية والدعم.

الأهمية

يُعد هذا المحور تجسيدًا عمليًا للمواد القانونية التي تنص على ضمان كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم، ودمجهم في المجتمع، ويشكّل ركيزة أساسية لتحويل الالتزامات القانونية إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ تحقق الدمج الشامل والعدالة الاجتماعية.

الأهداف المنشودة

يسعى المجلس، استنادًا إلى أحكام القانون، إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية داخل مجتمعاتهم المحلية، من خلال تطوير وتنفيذ أنظمة وطنية مستدامة لبدائل الإيواء والخدمات المساندة، وتطبيق معايير التنمية المجتمعية الدامجة والتدخل المبكر، وضمان الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والإهمال والتمييز، وتعزيز دور الأسر والمجتمعات المحلية كشركاء أساسيين في تقديم الدعم، بما يكفل الدمج الكامل والحياة الكريمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تحديث وتطوير الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء الحكومية والخاصة (2024–2026)، بما يشمل:

- تقديم الدعم الفني لغايات دمج المنتفعين وربطهم بالخدمات النهارية الدامجة (12 في مركز الكرك، 7 في مركز الأمل).
- تقديم الدعم الفني لتقييم (500) أسرة من طالبي خدمات بدائل الإيواء.
- المشاركة في تنفيذ (47) زيارة ضمن فريف لجنة الكشف عن الأدوية النفسية والعصبية في المراكز الإيوائية ودور كبار السن التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية للكشف على الأدوية المصروفة داخل المراكز الإيوائية ودور كبار السن في الأقاليم الثلاثة.

العمل على تطوير قدرات الكوادر العاملة في المراكز النهارية الدامجة من خلال تنفيذ (4) برامج تدريبية في إقليم الجنوب شملت:

- التنمية المجتمعية الدامجة (20 مشاركًا).
- التدخل المبكر (22 مشاركًا).
- التعامل مع الإعاقات الشديدة والمتعددة (18 مشاركًا).
- اضطراب طيف التوحد (21 مشاركًا).

مخطط لعرض أبرز محاور التدخل الفنية في مجال العيش المستقل

وضمن عضوية المجلس في لجنة تراخيص مراكز ووحدات التدخل المبكر والمراكز الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة المشكلة من وزارة التنمية الاجتماعية تم المشاركة في الزيارات الميدانية التي شملت تنفيذ (38) زيارة ميدانية في إقليمي الوسط والشمال، منها (19) زيارة لترخيص وحدات تدخل مبكر و(19) لتجديد تراخيص المراكز.

وتم توقيع مذكرة تفاهم بهدف تقديم الدعم الفني والمالي لوقفية الحاجة رفيقة للأشخاص ذوي الإعاقة/ (كبار، صغار)، واستفادة (1,344) شخصًا من ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة والمتوسطة والشديدة من برامجها التعليمية والتدريبية والتأهيلية.

مشروع الحماية من العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع لاستجابة المتكاملة للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع معهد العناية بصحة الأسرة والطفل IFH ومنظمة AIDOS، من خلال:

- تطوير فصل في دليل إرشادات حول كيفية معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وسياق كوفيد 19، الذي تم تطويره في المرحلة الأولى من المشروع يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة في مراكز الحماية من العنف.
- عقد (30) جلسة توعوية للمجتمع المحلي في شرق عمان حول الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- التهيئة المكانية لمركزي "آمنة" و"الوفاق الأسري" بيئيًا المختصين في حماية المعنفات.
- تقديم الدعم الفني لتدريب (20) موظفًا/ـة على العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

التنمية المجتمعية الدامجة

- تطوير برامج التنمية المجتمعية الدامجة من خلال استكمال متابعة بنود مذكرات التفاهم مع منظمات المجتمع المدني (جمعية رعاية الطفل الخيرية، جمعية أبناء الطفيلة للتربية الخاصة، الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي).
- تدريب (23) شخصاً من الكوادر العاملة في برامج التنمية المجتمعية الدامجة على المعايير التي تم إعدادها.

برنامج الدعم التماثلي للأسر

- تنفيذ برنامج الدعم التماثلي لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة (مشورة النظراء) من خلال:
- تدريب (15) أسرة لأشخاص من ذوي الإعاقة على تقديم جلسات الدعم التماثلي في الأقاليم الثلاثة.
- تدريب (16) مختصًا من الكوادر العاملة في المراكز النهارية الدامجة على متابعة جلسات الدعم التماثلي.
- تنفيذ (30) جلسة دعم تماثلي من قبل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بإشراف مختصين من المراكز النهارية الدامجة.

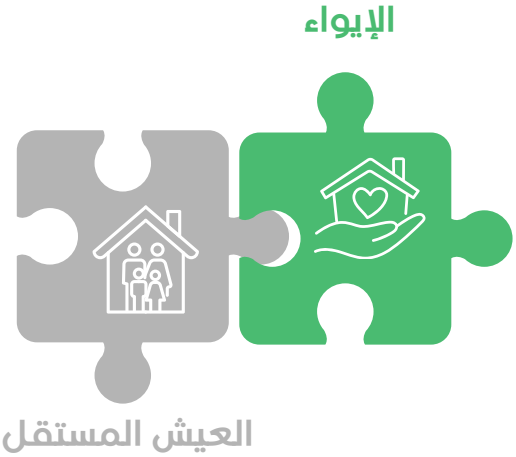

مخطط يمثل استراتيجية الانتقال من الإيواء إلى العيش المستقل

مراكز كبار السن والحضانات

- تقديم الدعم الفني والمالي لتوفير الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول لثلاث مراكز لكبار السن من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع (مركز سمو الاميرة منى للمسنات، دار الضيافة للمسنين، مركز الزهراء للمسنين)، إضافة إلى تطوير قدرات (20) من الكوادر العاملة في مراكز كبار السن على الدليل الاجرائي للعاملين في دور رعاية كبار السن.
- تطوير قدرات (67) من مقدمات الرعاية في (32) حضانة في الأقاليم الثلاث على الدليل التأسيسي لتدريب وتأهيل مقدمات الرعاية في الحضانات على الطفولة المبكرة منذ الميلاد إلى خمس سنوات.

وفي سياق هذا المحور، تم دعم عمل اللجان الفنية المتخصصة بالمجلس مثل لجنة المرأة ذات الإعاقة ولجنة أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، وإعداد دليل لأهالي أطفال متلازمة داون "مبارك ما أجاكم".

07

رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة

يسعى المجلس منذ تأسيسه إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال ترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وتعزيز الوعي بأهمية الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول بوصفها متطلبات أساسية لتمكينهم من العيش المستقل والمشاركة الكاملة في المجتمع. رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة هو عملية منهجية يقوم بها المجلس بهدف متابعة واقع الخدمات المقدمة لهم في مختلف القطاعات، من خلال استقبال الشكاوى، وتنفيذ الزيارات الميدانية، وجمع وتحليل البيانات حول مدى التزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بمعايير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك استناداً إلى أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.

الأهمية

تنبع أهمية هذا المحور من دور المجلس في رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والتحقق من الشكاوى المرتبطة بالتمييز، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وضمان إنفاذ التشريعات ذات الصلة، وتعزيز الشفافية والعدالة من خلال التنسيق الفعّال مع الجهات المختصة على المستوى الوطني.

الأهداف المنشودة

يسعى المجلس إلى بناء منظومة وطنية فاعلة لرصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة تضمن الشفافية والمساءلة في تقديم الخدمات، وتعمل على تحسين جودة حياتهم من خلال متابعة التزام المؤسسات بمعايير حقوقهم وتصويب الممارسات المخالفة، كما يهدف إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في تقييم واقعهم والمساهمة في تطوير الخدمات المقدمة لهم، إضافة إلى تطوير قاعدة بيانات وطنية دقيقة تدعم إعداد التقارير والسياسات المستندة إلى الأدلة والمعطيات الفعلية.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

استقبال الطلبات والتعامل معها والمتابعة

استقبلت مديرية الرصد والتنسيق خلال عام 2024 ما مجموعه (2,176) طلباً، منها (876) طلباً وردت عبر منصة «بخدمتكم» الحكومية، و(1,300) طلباً وردت عبر صفحة الفيسبوك، بالإضافة إلى المكالمات الهاتفية الواردة. وقد تنوعت هذه الطلبات بين (بطاقة تعريفية، تعليم، توظيف، إعفاء خادمة، إعفاء تعليم، تكافؤ فرص، صندوق المعونة الوطنية، شكر، تأمين صحي، إعفاء جمركي، وشكاوى)، حيث جرى التعامل معها والاستجابة لها بالكامل.

كما نفذت فرق المتابعة والتفتيش والتقييم عدد (138) زيارة ميدانية، بهدف الاطلاع على واقع الخدمات المقدمة من المؤسسات والمراكز والجمعيات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد أبرز الملاحظات التي تستدعي المعالجة، ومخاطبة الوزارات والمديريات ذات العلاقة بالتوصيات اللازمة من خلال تقارير رسمية، إضافة إلى تنفيذ زيارات تفقدية لاحقة للتحقق من تصويب هذه الملاحظات.

منهجية التعامل مع الطلبات الواردة للمجلس

1. استقبال الاستفسارات أو الطلبات أو الشكاوى والبلاغات عبر الوسائل المتعددة ومن مختلف الجهات سواء من خلال (المنصة الحكومية، صفحة الفيس بوك الرسمية، الاتصالات الهاتفية، استقبال المراجعين، الاستدعاءات، وغيرها).
2. تصنيف الطلبات بعد استقبالها من حيث (النوع، التصنيف، المحور، الإقليم).
3. معالجة الطلب من خلال التشبيك والتنسيق مع كافة المديريات المعنية في المجلس ليتم التوافق على الرد المناسب وحل الطلب أو الشكوى.
4. إرسال الرد المتفق عليه من قبل ضابط الارتباط الرئيسي لمرسل الطلب.
5. تقييم الرد المرسل من قبل مقدم الطلب.

توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً لنوع الطلب - 2024

الرقم	نوع الطلبات	العدد	النسبة
1	اسأل الحكومة	854	97%
2	شكوى	17	2%
3	اقتراح	5	1%
	المجموع	**876**	**%100**

توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً لتصنيف الطلب - 2024

الرقم	نوع الطلبات	العدد	النسبة
1	الإجراءات	783	89%
2	جودة مخرجات الخدمة	3	0.3%
3	زمن الحصول على الخدمة	4	0.5%
4	بيئة تقديم الخدمة	8	0.9%
5	أخرى	78	8.9%
	المجموع	**876**	**100%**

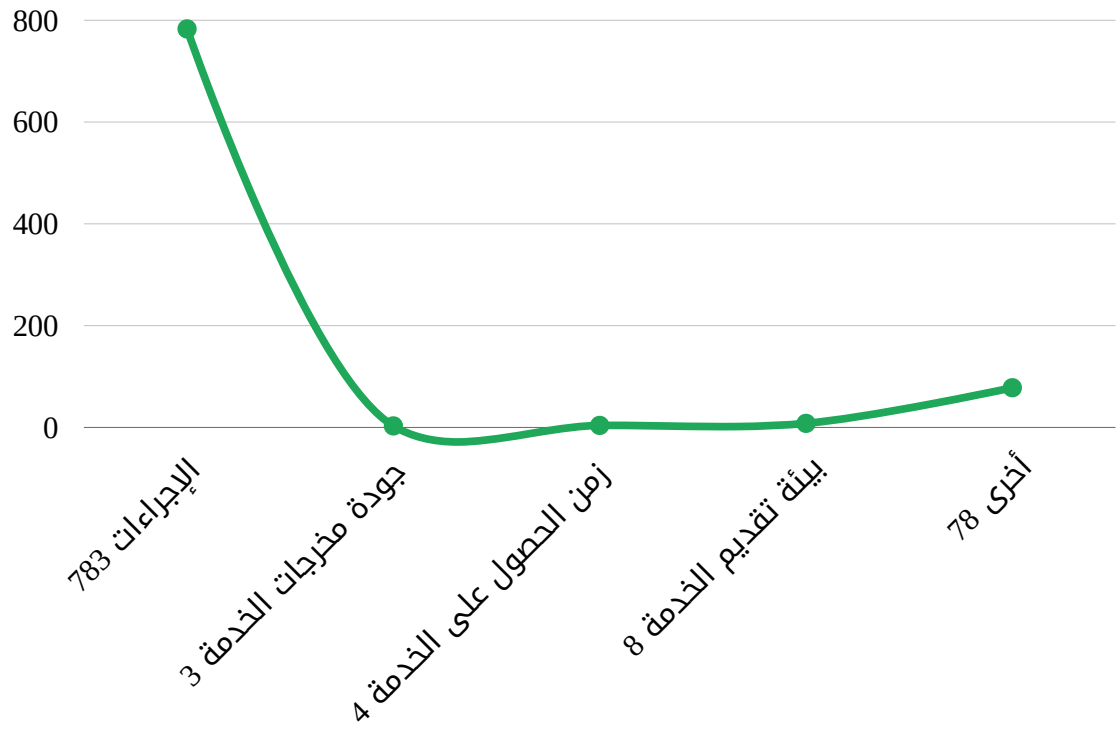

مخطط بياني يوضح توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً لتصنيف الطلب

توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً للإقليم - 2024

الرقم	نوع الطلبات	العدد	النسبة
1	اقليم الشمال	115	13.1%
2	اقليم الوسط	717	81.8%
3	اقليم الجنوب	44	5.0%
	المجموع	**876**	**100%**

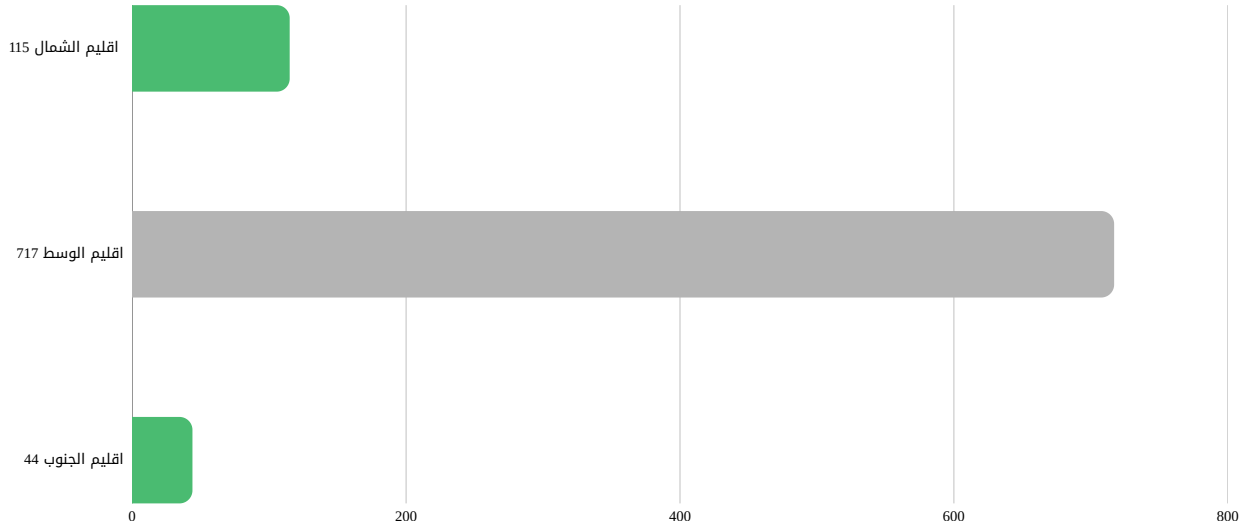

مخطط بياني يوضح توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً للأقاليم

توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً لمحور الطلب - 2024

الرقم	محور الطلبات	العدد	النسبة
1	البطاقة التعريفية	616	70.3%
2	التأهيل والتعليم	18	2.1%
3	خدمات مساندة ومساعدات	53	6.1%
4	تأمين صحي وعلاج	7	0.8%
5	تكافؤ فرص	3	0.3%
6	اعفاء جمركي مركبات	34	3.9%
7	أمانة عمان والبلديات	12	1.4%
8	ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل	5	0.6%
9	معونة وطنية	18	2.1%
10	مصابين عسكريين	1	0.1%
11	أخرى	109	12.4%
	المجموع	**876**	**100%**

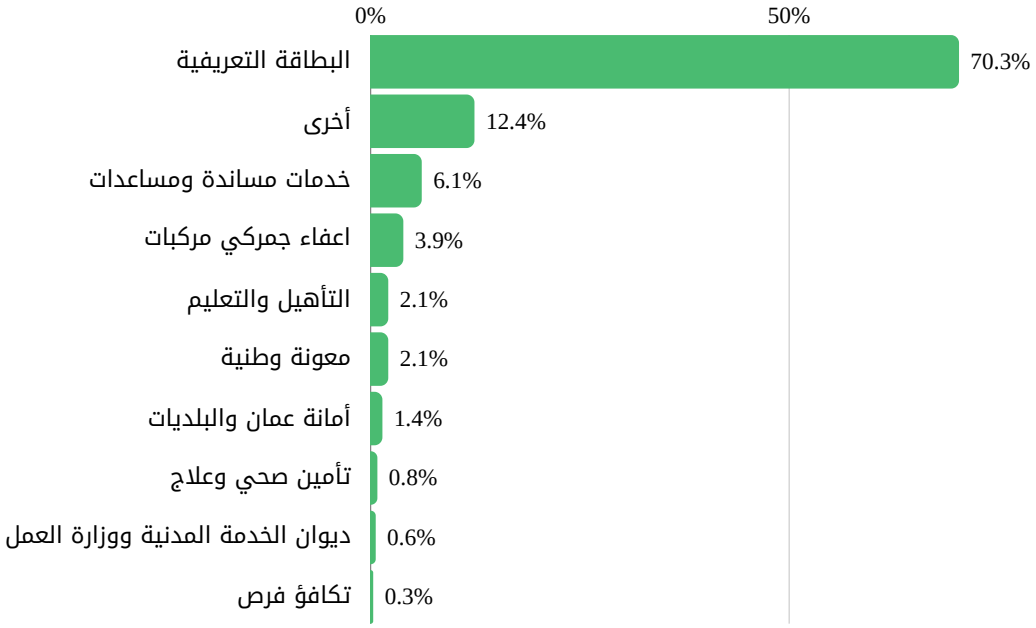

مخطط بياني يوضح توزيع الطلبات الواردة عبر المنصة الحكومية تبعاً لمحور الطلب

توزيع الطلبات الواردة عبر صفحة الفيس بوك

يُظهر تحليل الطلبات الواردة عبر صفحة الفيس بوك أن أعلى عدد من الطلبات سُجِّل خلال شهر تشرين الأول/2024 بواقع (154) طلباً، بينما سُجِّل أدنى عدد خلال شهر حزيران/2024 بواقع (61) طلباً. كما بيّن التحليل أن محور «البطاقة التعريفية» استحوذ على النسبة الأكبر من الطلبات بواقع (387) طلباً وبنسبة (29.8%)، في حين كان محور «إعفاء الخادمة» الأقل بواقع (11) طلباً وبنسبة (1%) من إجمالي الطلبات.

الزيارات الميدانية والتفتيشية

نفذت فرق المتابعة والتفتيش والتقييم في المجلس (138) زيارة ميدانية خلال فترة إعداد التقرير، وأظهرت نتائج التحليل أن أعلى عدد من الزيارات سُجِّل خلال شهر شباط/2024 بواقع (29) زيارة وبنسبة (21%)، في حين سُجِّل أقل عدد من الزيارات خلال شهر تموز/2024.

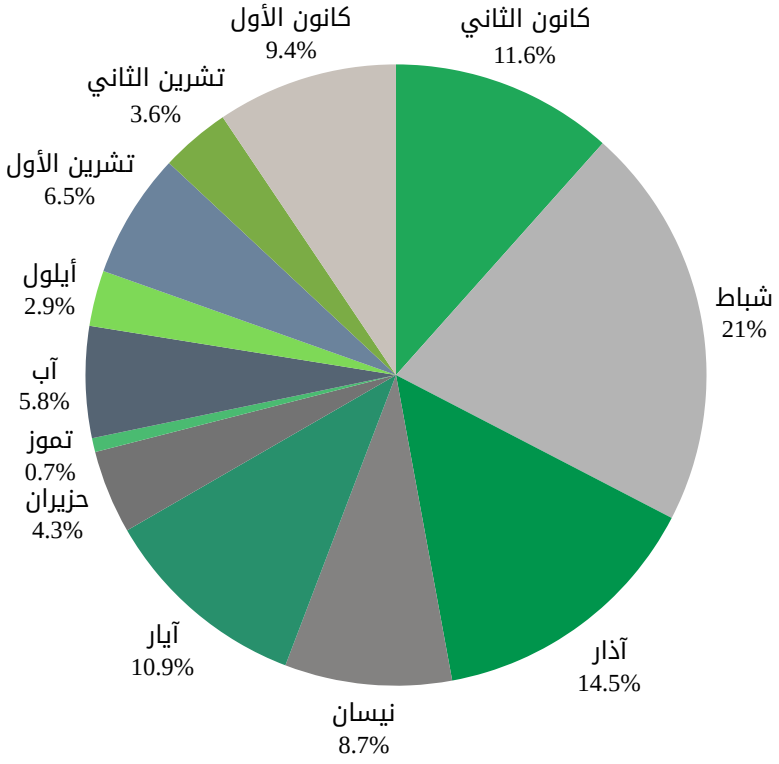

هدفت الزيارات إلى الاطلاع على سير العمل والبرامج المقدَّمة في تلك الجهات، ومتابعة أوضاع المنتفعين، وتوثيق الملاحظات والمخالفات وإخطار الجهات المعنية لتصويبها.

تُظهر إحصائية الزيارات الميدانية لفرق المتابعة والتفتيش والتقييم أن النسبة الأكبر من الزيارات تركزت في إقليم الوسط بواقع (109) زيارات وبنسبة (79%) من إجمالي الزيارات، في حين سُجِّل أقل عدد من الزيارات في إقليم الجنوب بواقع (6) زيارات وبنسبة (4%)، وذلك وفقاً لخطة عمل الفرق.

كما تُظهر الإحصائية أن غالبية الزيارات تركزت في المراكز والجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بواقع (128) زيارة وبنسبة (93%)، في حين لم تُنفَّذ أي زيارة إلى رياض الأطفال خلال الفترة المشمولة.

وقد انبثق عن هذه الزيارات إعداد (38) مخاطبة موزعة كالتالي:

- (11) مخاطبة للحكام الإداريين بإيقاف الأنشطة والإغلاق.
- (12) مخاطبة لوزارة التربية والتعليم بتصويب الأوضاع.
- (9) مخاطبات لوزارة التنمية الاجتماعية بتصويب الأوضاع.
- (3) مخاطبات لحماية الاسرة لإجراء المقتضى القانوني.

08

الحق في العمل وتكافؤ الفرص

يهدف المجلس من العمل ضمن هذا المحور إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى فرص عمل عادلة ومنصفة في القطاعين العام والخاص، دون تمييز، وضمان توفير بيئة عمل مهيأة تلبي متطلباتهم وتكفل مشاركتهم الاقتصادية الفاعلة وفقاً لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهمية

تتمثل أهمية الحق في العمل وتكافؤ الفرص في تعزيز الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال معالجة الشكاوى وتسويتها لضمان العدالة الوظيفية، وإجراء المقابلات الفنية لتحديد متطلبات العمل المناسبة لقدراتهم، إلى جانب التشبيك مع مؤسسات القطاعين العام والخاص لرفع الوعي بحقوقهم الوظيفية ومتطلبات تشغيلهم، بما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص، وتقليل معدلات البطالة، وتعزيز استقلاليتهم ومشاركتهم في التنمية.

الأهداف المنشودة

يسعى المجلس إلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة العمل بما يضمن المساواة وعدم التمييز للأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة معدلات تشغيلهم في القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز الوعي المؤسسي بحقوقهم ومتطلبات دمجهم الوظيفي، إضافة إلى تطوير الآليات الفنية والإدارية التي تسهم في تحسين بيئة العمل ورفع مستوى الامتثال لمعايير التهيئة الوظيفية، بما يضمن مشاركة فاعلة ومستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

التحقق من الشكاوى وتسويتها

استقبال ومعالجة الشكاوى الواردة للمجلس والمتعلقة بالعمل، وتسويتها بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة، حيث بلغ عدد الشكاوى التي تم التحقق منها وتسويتها (31) شكوى، مقارنة بـ(39) في عام 2023 و(33) في عام 2022.

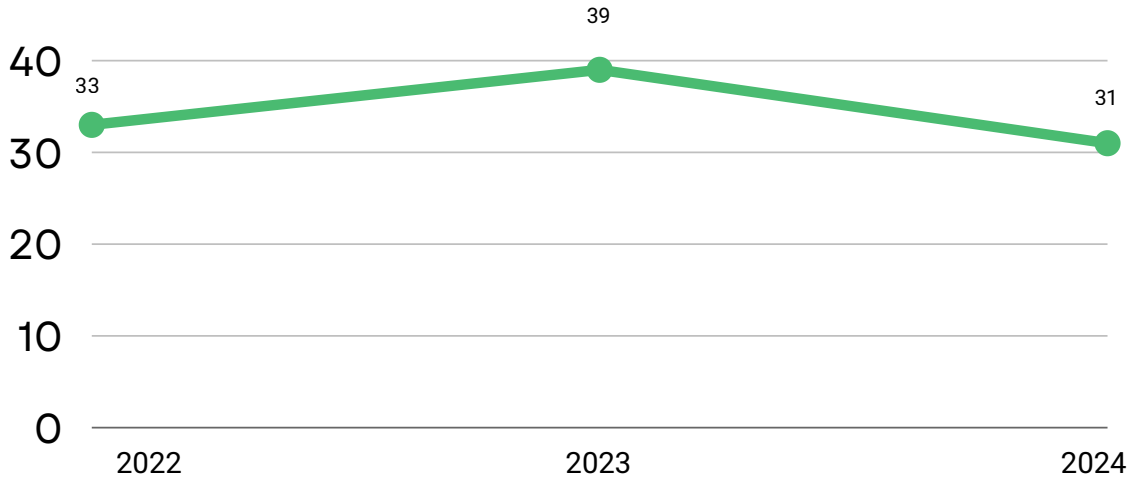

مخطط بياني يوضح توزيع الشكاوى على السنوات (2022 – 2024)

التقييم الفني للمرشحين

مقابلة (60) مرشحاً من الأشخاص ذوي الإعاقة للتعيين في القطاع الحكومي أو ممن هم على رأس عملهم، وإصدار تقارير فنية تحدد متطلبات أداء المهام الوظيفية وفق الأسس المعتمدة.

التشبيك والتوعية

تعزيز التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص للتوعية بالحق في العمل ومتطلبات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان توفير بيئة عمل مهيأة وداعمة، وفي هذا السياق، تم تنفيذ اتفاقية مع مؤسسة التدريب المهني المتضمنة تأهيل مبنى عجلون ليصبح مهيأ ودامج لاستقبال الطلبة من ذوي الإعاقة تنفيذاً لما ورد في المادة 25 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث قام المجلس بتقديم الدعم الفني والمالي لهذه الغاية.

08

الاتصال والتعاون الدولي

يشمل محور الاتصال والتعاون الدولي الجهود المبذولة لتعزيز التواصل والتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين والجهات المانحة، بما يضمن تبادل الخبرات، الاستفادة من الموارد والدعم الفني، وتطوير السياسات والممارسات الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهمية

ويعد هذا المحور أساسياً لتعزيز مكانة المجلس على المستوى الدولي، وتوطيد الشراكات الاستراتيجية التي تسهم في دعم البرامج والمبادرات الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الدمج والمساواة.

الأهداف المنشودة

يهدف المجلس إلى تعزيز حضوره على المستويين الدولي والإقليمي من خلال بناء شراكات فاعلة ومستدامة، وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات والهيئات المانحة لدعم برامج الدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب توحيد الجهود الوطنية مع المعايير والممارسات الدولية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوظيف الدعم الفني والخبرات الدولية لتطوير السياسات والبرامج الوطنية بما يضمن الارتقاء بمنظومة الحقوق والخدمات على المستوى الوطني.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تعزيز الشراكات الدولية:

التعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) لتقييم واقع التعليم للطلبة الصم وضعاف السمع، حيث تم اعتماد إطار عمل لتطوير منظومة تعليم الطلبة الصم بما يضمن جودة مخرجات التعليم وفق الممارسات العالمية الفضلى في هذا المجال.

تطوير وتنفيذ خطة العمل المشتركة مع الصندوق الأوروبي في الأردن (EU) حول إيجاد حلول وبدائل للمؤسسات الإيوائية للفترة 2024–2027.

التعاون مع المؤسسات الدولية متعددة الأطراف:
الشراكة مع البنك الدولي ضمن منحة مقدمة عبر صندوق إصلاح القطاعات التعددي (Multi-Donor Trust Fund(MDTF))، حيث تم إعداد المسودة الأولية لتقرير حول الإعاقة في الأردن ومشاركتها مع الأطراف المعنية.

التنسيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة:
تقديم الدعم الفني لوزارة السياحة والآثار في تطوير مسودة استراتيجية السياحة الدامجة للأعوام الثلاثة القادمة.

08

الاعتماد

CERTIFICATE
Signature
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of Persons with Disabilities (HCD)

يهدف هذا المحور إلى رفع جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد من خلال تطبيق المعايير الوطنية للاعتماد المبنية على الأدلة العلمية، وضمان استمرارية تحسين الأداء المؤسسي في المؤسسات العاملة بهذا المجال.

الأهمية

ضمان توفير خدمات ذات جودة للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الثقة العامة والتحسين المستمر في منظومة الخدمات، وذلك عبر تأهيل فريق مقيمين قادر على تقييم المؤسسات استنادًا للمعايير وبناء قدرات المؤسسات لتطبيق معايير.

الأهداف المنشودة

يسعى المجلس إلى بناء نظام وطني متكامل للاعتماد يضمن جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد، من خلال تعزيز قدرات المقيمين والمؤسسات مقدمة الخدمات على تطبيق المعايير المعتمدة وفقًا لأحدث الممارسات والأدلة العلمية، وتحقيق بيئة مؤسسية ملتزمة بالتحسين المستمر للجودة بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة مستدامة، إلى جانب ترسيخ ثقافة الاعتماد والجودة في مؤسسات الرعاية والخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

إعداد وتأهيل فريق من المقيمين على المعايير الوطنية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد.

ولغايات زيادة عدد المقيمين المعتمدين لدى المجلس للاستعانة بهم في الزيارات التقييمية للمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأسيس مجموعة كوادر مؤهلة لتدريب وتثقيف المؤسسات العاملة في مجال المعايير والاعتماد وتحسين الجودة، تم تطوير برنامج تدريبي وفق أحدث الممارسات والأدلة العلمية استهدف 24 مشاركًا/ـة من تخصصات وجهات مختلفة، تم اختيارهم وفق مصفوفة من المعايير بالإضافة إلى اخضاعهم لبرنامج نظري وعملي.
وفي جانب تقديم الدعم الفني وتأهيل المؤسسات العاملة على آلية الحصول على الاعتماد وتطبيق المعايير الوطنية وفق القوانين والأنظمة المحلية، تم العمل مع 20 مؤسسة عاملة في هذا المجال من خلال تنفيذ ورش توعوية في تلك المؤسسات وتدريب الكادر الفني فيها، وبهدف متابعة استمرارية تطبيق المعايير وتحسين الجودة، تم تنفيذ زيارات تقييمية للمؤسسات المعترف بها وعددها 11 مؤسسة لغايات ضمان استيفاء متطلبات الاعتماد.

تدريب الكوادر الطبية على الأدلة السريرية (البروتوكولات)

تدريب 29 من الكوادر الصحية العاملين في مجال التشخيص في المستشفيات والمراكز الصحية في الأقاليم الثلاثة على الأدلة السريرية (البروتوكولات) الخاصة بتشخيص الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد (أطباء أعصاب/ أطباء أطفال/ ممرضين قانونيين) في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الشاملة ومراكز تشخيص الإعاقات المبكرة في أقاليم المملكة الثلاثة على استخدام الأدلة السريرية (البروتوكولات).
عقد مجموعات عمل مركزة لغايات تطوير وتحديث الطبعة الثانية للمعايير الوطنية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب طيف التوحد وذلك استنادا على مستجدات تعديلات التشريعات والقوانين والتغذية الراجعة من المؤسسات المعتمدة والمقيمين المعتمدين من المجلس، حيث تم تطوير وتحديث (96) معياراً وتطوير طرق التحقق وطريقة احتساب النتيجة الخاصة بكل معيار.

09

تطوير القدرات والأبحاث والدراسات

يعمل المجلس من خلال هذا المحور على ترسيخ ثقافة مجتمعية قائمة على الحقوق تعزز احترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان وصولهم إلى الخدمات والفرص على قدم المساواة مع الآخرين وتقديم الدعم الفني للمؤسسات الحكومية والشركاء ومنظمات المجتمع المدني في كيفية دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناحي الحياة.

الأهمية

يعد بناء القدرات وإذكاء الوعي من الركائز الأساسية لتحقيق الدمج الشامل، إذ يسهم في تعزيز كفاءة الكوادر الوطنية وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع قضايا الإعاقة.

الأهداف المنشودة

يهدف المجلس إلى ترسيخ ثقافة مجتمعية تقوم على احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم مشاركتهم الكاملة في الحياة العامة، من خلال رفع كفاءة الكوادر الوطنية في مختلف القطاعات لتمكينها من تقديم خدمات شاملة ومهيأة، والاستجابة للطلب المتزايد من المؤسسات والمجتمع على برامج التدريب والتوعية بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم الفني في كيفية الوفاء بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، إضافة إلى بناء شبكة شراكات فاعلة تسهم في نشر الوعي وتعزيز الدمج على المستويين المؤسسي والمجتمعي.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

نفذ المجلس خلال عام 2024 ما مجموعه (175) برنامجًا تدريبيًا متخصصًا وتوعوياً في أقاليم المملكة الثلاثة.

وبلغ عدد المشاركين في كافة البرامج التدريبية التي تم تنفيذها خلال العام 2024 (6,111) مشاركاً ومشاركة، وقد توزع المشاركون حسب الجنس (1,881) ذكور، (4,230) إناث.

فيما بلغ عدد المشاركين في كافة البرامج التدريبية المتخصصة والتوعوية من الأشخاص ذوي الإعاقة (84) مشاركاً ومشاركة ما بين (24) ذكور و(60) إناث.

توزيع المشاركين على البرامج التدريبية حسب نوع البرنامج

نوع البرنامج التدريبي	عدد البرنامج	عدد المشاركين	ذكر	عدد المشاركين
توعوي	65	2,043	900	1,143
متخصص	110	4,068	981	3,087
المجموع	**175**	**6,111**	**1,881**	**4,230**

شهد العام 2024 تقدماً في عدد البرامج التدريبية المنفذة وعدد المشاركين مقارنة بالعام السابق، حيث يسعى المجلس إلى توسيع قاعدة المستفيدين من هذه البرامج بما يسهم في تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحقيق الدمج الشامل.

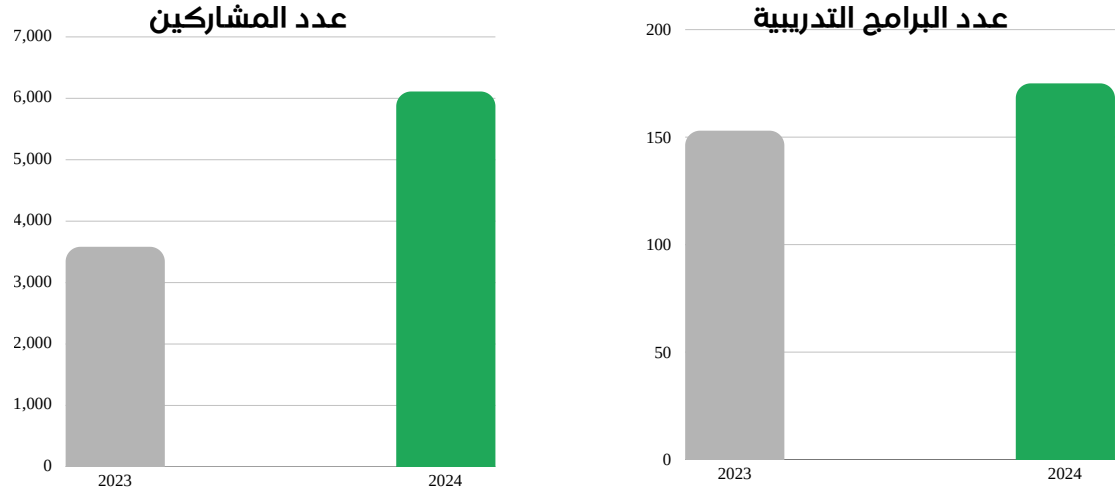

مخطط بياني يوضح توزيع البرامج التدريبية والمشاركين على السنوات (2023 – 2024)

10

الاتصال والاعلام

يهدف المجلس إلى نشر ثقافة مجتمعية قائمة على الحقوق، وإبراز قضايا الإعاقة باعتبارها قضية تنمية ومواطنة، إضافة إلى تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لإيصال الرسائل إلى مختلف شرائح المجتمع.

الأهمية

يعد الاتصال والإعلام أحد الأدوات المحورية في تغيير الصور النمطية وتعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهداف المنشودة

يسعى المجلس إلى بناء خطاب إعلامي وطني يعزز النظرة الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة بعيدًا عن المقاربات الرعائية أو الخيرية وتغيير الصورة النمطية، وتعزيز حضور قضايا الإعاقة في مختلف المنصات الإعلامية المحلية والدولية، من خلال تطوير شراكات استراتيجية مع وسائل الإعلام والمؤسسات ذات العلاقة لضمان استدامة التوعية والتأثير المجتمعي، وزيادة وصول رسائل المجلس إلى مختلف فئات المجتمع عبر قنوات الإعلام التقليدية والرقمية، مع ضمان إتاحة المحتوى الإعلامي بطرق ميسّرة تلبي متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تنظيم الحملات الإعلامية الوطنية والدولية:
نشط دور الاتصال والإعلام لدى المجلس في دعم التحضيرات لإطلاق القمة العالمية للإعاقة، وكما ورد في بداية التقرير.

تعزيز الإعلام الحقوقي:
إطلاق المسابقة الإعلامية "تناولوا موضوعي بشكل موضوعي" في دورتها الثالثة، بمشاركة (56) عمل إعلامي ضمن فئات المرئي والمسموع والمكتوب والدراما، فاز منها (11) عملًا.
عقد (6) جلسات توعوية بمشاركة (47) إعلاميًا/ـة حول التناول الإعلامي الحقوقي ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة والسياسية.
تطوير (60) فيلمًا توعويًا و (6) أفلام ثلاثية الأبعاد (3D) و (6) أفلام أنيميشن تتناول قضايا متنوعة في مجال الإعاقة.

التنظيم والتخطيط الإعلامي:
تعزيز الوصول لمنصات المجلس عبر الترويج الإلكتروني لها، حيث بلغ عدد المتابعين:
(46 ألف) على فيسبوك.
(1291) على إنستغرام.
(337) على منصة X.

ضمان الوصول الشامل في المحتوى الإعلامي:
تقديم الدعم الفني لإضافة لغة الإشارة والتسجيل الصوتي لـ (128) فيلمًا تم انتاجها من قبل عدة حكومية وخاصة ومنظمات مجتمع مدني شريكة مثل متحف الأردن، الهيئة المستقلة للانتخابات، وزارة الصحة، وصندوق استثمار الضمان.

إبراز الهوية المؤسسية:
إدارة عملية إبراز هوية المجلس في المؤسسات الشريكة التي تم تقديم الدعم الفني والمالي لها عبر تركيب (212) لوحة تعريفية تُبرز دعم المجلس المقدم لعدد من المؤسسات الوطنية.

الترويج الإعلامي والنشاط الصحفي:
إصدار (45) خبرًا صحفيًا، والتنسيق لـ (94) مقابلة إعلامية، وتطوير (470) منشورًا رقميًا على منصات المجلس.

حملات التوعية المجتمعية:
إطلاق حملة "تصحيح المفاهيم المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة" بالتعاون مع منظمة كوبي والاتحاد الأوروبي، تضمنت فيديو و (13) بوستر توعوي.
تغيير اسم شبكة الاتصالات بالتعاون مع شركة أورانج الأردن إلى كلمة Inclusion تزامنًا مع اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

الشراكات الإعلامية الاستراتيجية:

عقد لقاءات رسمية مع مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ورئيس تحرير صحيفة وموقع الغد، لمناقشة دور الإعلام في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.

11

التطوير المؤسسي والمتابعة والتقييم

يشمل هذا المحور الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي وضمان تنفيذ المهام المنوطة بالمجلس بما يتوافق مع قانونه وأهدافه الاستراتيجية. ويركّز على تطوير الخطط، وإدارة الأداء، وقياس الأثر، وتحسين نظم المتابعة والتقييم لضمان تحقيق النتائج المرجوة على المستويين المؤسسي والوطني.

الأهمية

يُعد هذا المحور ركيزة أساسية لضمان استدامة التطوير والتحسين المستمر في أداء المجلس وبرامجه، إذ يسهم في تعزيز التخطيط المبني على الأدلة والنتائج، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية، ورفع مستوى الشفافية والمساءلة في العمل المؤسسي. كما يدعم هذا المحور عملية اتخاذ القرار من خلال توفير بيانات ومؤشرات دقيقة، ويعزز ثقة الشركاء والمستفيدين عبر المتابعة المنتظمة وقياس الرضا عن أداء المجلس وجودة خدماته.

الأهداف المنشودة

سعى المجلس إلى ترسيخ ثقافة الأداء القائم على النتائج داخل المجلس، وتطوير نظام متكامل للمتابعة والتقييم يتيح رصد المؤشرات وتحليل الإنجازات بشكل دوري، ورفع مستوى رضا الشركاء وتحسين فاعلية الشراكات المؤسسية، وتعزيز كفاءة التخطيط الاستراتيجي وربط الموازنات بالأولويات والنتائج، وتحسين استجابة المجلس للتحديات والتغيرات من خلال مراجعة مستمرة للأداء والسياسات.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

دمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الموازنات الحكومية

التنسيق مع دائرة الموازنة العامة لتضمين بنود خاصة في موازنات الوزارات والمؤسسات الحكومية تتعلق بالمخصصات المالية الموجهة لتنفيذ مشاريع تعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعزز الالتزام المؤسسي بتطبيق أحكام القانون.

تعزيز التخطيط والمتابعة الاستراتيجية

إعداد الخطة السنوية التنفيذية للمجلس لعام 2025 متضمنة المشاريع والبرامج والأنشطة المنبثقة عن الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك استحداث مشاريع جديدة إلى جانب المشاريع المستمرة.

تطوير وإعداد نموذج لتتبع المؤشرات التقييمية بهدف قياس الإنجاز في الأهداف الاستراتيجية للمجلس بمؤشرات كمية ونوعية.

تحسين الأداء المؤسسي وقياس رضا الشركاء

إعداد دراسة لقياس رضا شركاء المجلس من خلال منهج "الوصفي المسحي" باستخدام استبانة متخصصة ومجموعات تركيز.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الرضا بلغت (87.1%) لعام 2024، وهي مقاربة للعام السابق (88%)، ما يشير إلى الحاجة لتعزيز التواصل والشراكة الفاعلة مع الجهات ذات العلاقة لدفع التقدم في هذا الإطار.

12

التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات

يشمل هذا المحور جميع الجهود المبذولة لتعزيز الرقمنة والارتقاء بالأنظمة والخدمات الإلكترونية في المجلس، بما يضمن تحسين كفاءة الأداء، وتسريع الإجراءات، وتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات.

الأهمية

ويُعتبر هذا المحور جوهرياً لدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، وتمكين العمليات التشغيلية من العمل بشكل متكامل، وتحقيق التحول الرقمي الشامل بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهداف المنشودة

بناء منظومة رقمية متكاملة ومترابطة بين أنظمة المجلس والجهات الشريكة، وأتمتة العمليات والخدمات الرئيسية لتسهيل الوصول الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافةً إلى تعزيز التحليل الإحصائي وصنع القرار المبني على البيانات الدقيقة والمحدثة، وتوفير بنية تحتية رقمية آمنة ومستدامة تدعم التوسع في التحول الإلكتروني، فضلاً عن تطوير تجربة المستخدم وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين داخليًا وخارجيًا.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تطوير وتشغيل الأنظمة الإلكترونية التكاملية

تشغيل نظام البطاقة التعريفية وربطه بتطبيق سند بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي ودائرة الأحوال المدنية ووزارة الصحة ومعهد العناية بصحة الأسرة والطفل .

تطوير نظام الاستعلام عن البطاقة ونظام الإحصائيات للحصول على بيانات تفصيلية حسب الإقليم ونوع وشدة الإعاقة والجنس، وإعداد تقارير إحصائية دورية لدعم اتخاذ القرار.

تعزيز أنظمة العمل الداخلية

اعتماد نظام المراسلات الداخلية "تراسل 2" لتسهيل التواصل الرسمي بين وحدات المجلس وتسريع إنجاز المعاملات.

تطوير وتشغيل وتعديل قواعد بيانات وخدمات إلكترونية داخلية مثل:

- نظام وحدة تكافؤ الفرص لاستقبال طلبات الباحثين عن العمل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- نظام أرشفة وحدة الاتصال والإعلام لضمان حفظ وتنظيم الوثائق والمراسلات الإعلامية.
- نظام الاعتماد ونظام لغة الإشارة لتعزيز الخدمات المتخصصة والموجهة للفئات المستفيدة.

تطوير البنية التحتية الرقمية

تحديث التجهيزات الإلكترونية وأنظمة التشغيل وتوفير أجهزة ومعدات حديثة حسب الحاجة.

تجديد رخص أوراكل ودعم قواعد البيانات والاشتراكات الخاصة بالإنترنت وبرامج الحماية لضمان استدامة الخدمات الإلكترونية وأمن المعلومات.

تطوير الخارطة الإلكترونية للمجلس

استدامة العمل على الخارطة الإلكترونية، وهي أداة لتسهيل الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل مواقعها الجغرافية، حيث تم إضافة (1,107) إحداثيات جديدة تشمل:

مراكز تربية خاصة، مدارس، مراكز تأهيل مجتمعي، مستشفيات، مراكز صحية، ومراكز اقتراع،

ونشرها على موقع الخارطة الإلكترونية للمجلس لتمكين الوصول إلى المعلومات بشكل تفاعلي وشفاف.

13

البطاقة التعريفية والخدمات

تعنى وحدة البطاقة التعريفية بإصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع الجهات المعنية، بهدف توثيق الإعاقة رسميًا وتسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات والامتيازات التي تكفلها القوانين والأنظمة.
تشمل مهام الوحدة إصدار البطاقة التعريفية من قبل اللجان الطبية المشكلة لهذه الغاية وتدريب الكوادر الطبية العاملة في اللجان على المنهجية الحقوقية واتيكيت التواصل الفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والتشبيك مع الجهات مقدمة الخدمات لتقديم المعينات الحركية والأدوات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الأهمية

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على بطاقة تعريفية تُسهل وصولهم إلى حقوقهم والخدمات المختلفة، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية والصحية والتعليمية بما يلبي متطلباتهم. وتُسهم أيضًا في ضمان الشفافية والدقة في بياناتهم من خلال أنظمة إلكترونية موحدة، مما يدعم السياسات الوطنية الهادفة إلى تمكينهم وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.

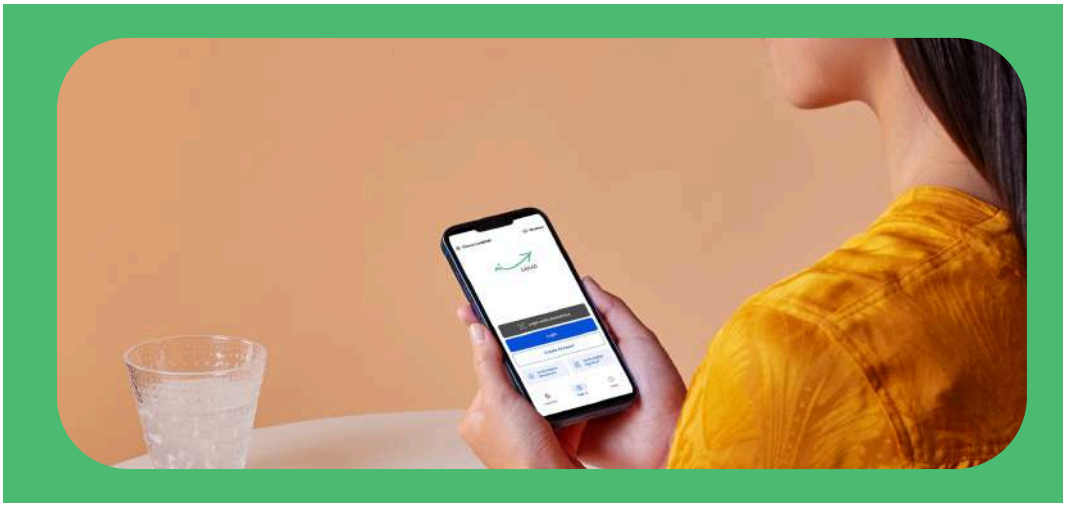

الأهداف المنشودة

توسيع نطاق إصدار البطاقة التعريفية ليشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين بذلك في مختلف المحافظات، وأتمتة كافة مراحل الحصول على البطاقة وربطها إلكترونيًا مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ورفع كفاءة العاملين في اللجان الطبية والفنية والميدانية لضمان جودة التشخيص والتقييم، إلى جانب توسيع خدمات التأمين الصحي والتسهيلات الأخرى المترتبة على حمل البطاقة، وتطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومحدثة للأشخاص ذوي الإعاقة.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

تطوير منظومة التقييم والتشخيص والخدمات الميدانية

لهذه الغاية، تم تجديد مذكرة التفاهم مع معهد العناية بصحة الاسرة والطفل لتشكيل اللجان الطبية المرتبطة بالبطاقة التعريفية، وذلك لتيسير العملية وتسريع الإجراءات ذات العلاقة، وقد بلغ عدد الذين تقدموا للحصول على البطاقة التعريفية خلال عام 2024 (13,705) وعدد الحاصلين عليها (13,840)، علماً بأنه يوجد فترة زمنية حالياً بين التقدّم للحصول على البطاقة وبين إصدارها فعلياً، حيث أن المتقدمين في أواخر العام، سيحصلون على البطاقة في العام المقبل في حال انطبقت عليهم الشروط، وهذا يفسر ارتفاع عدد الحاصلين على البطاقة مقابل المتقدمين.

وفي ذات السياق، تم تشكيل لجان تقييم وتشخيص متعددة التخصصات (جسدية، ذهنية، سمعية، بصرية، نفسية، عصبية) في الأقاليم الثلاثة، وتم تهيئة مكاتب الارتباط وتجهيزها بغرف فحص سمع وأنظمة دور صوتية لتقديم الخدمة بفعالية، كذلك، تم تقييم وتشخيص 582 منتفعًا من المراكز الإيوائية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

التحول الرقمي وتسهيل الوصول للخدمات

تم في هذا المحور تفعيل الأنظمة الإلكترونية الأربعة الخاصة بالبطاقة التعريفية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي ودائرة الأحوال المدنية، وتشمل: نظام التقدم للحصول على البطاقة التعريفية، نظام التقييم والتشخيص، نظام الاستعلام عن البطاقة، وتطبيق "سند"، وتم إصدار بطاقات التأمين الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة واستحداث مكاتب ميدانية في الأقاليم لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة.

بناء القدرات والتوعية

في إطار الترويج للبطاقة التعريفية، تم تنفيذ برامج تدريبية لـ 117 موظفًا من مؤسسات الدولة، و87 طبيبًا ومقرر لجنة، كما تم عقد ورشات تثقيف وتوعية لـ 244 مشاركًا حول مفهوم البطاقة التعريفية وآلية الحصول عليها والخدمات المرتبطة بها.

الدعم والمساندة والخدمات التكاملية

- توزيع المعينات الحركية والأجهزة المساندة المقدمة من المنح الخارجية (منحة السفارة الصينية، منحة حكومة تايوان) بالتنسيق مع شركاء محليين مثل مركز سيدة السلام والهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين ومعهد العناية بصحة الأسرة والطفل .
- متابعة توفير ترجمة لغة الإشارة لـ 9 طلاب من ذوي الإعاقة السمعية في الجامعات والكليات بالتعاون مع المؤسسات التعليمية.
- التنسيق مع دائرة الجمارك الأردنية لمتابعة إعفاء المركبات (12,629 طلبًا، تمت الموافقة على 5,069).
- متابعة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لدى هيئة الأركان المشتركة، حيث تم توظيف 80 شخصًا من ذوي الإعاقة من قبلهم بالصفة المدنية.

14

الإنجازات على مستوى مكاتب الارتباط التابعة للمجلس في أقاليم المملكة

تُعد مكاتب الارتباط أحد الأذرع التنفيذية الرئيسة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تعمل على تطبيق سياسات المجلس ومتابعة تنفيذ برامجه ومبادراته على مستوى الأقاليم، بما يضمن شمولية العمل ووصول الخدمات والمناصرة إلى مختلف المحافظات. وقد شكّلت هذه المكاتب حلقة وصل فاعلة بين المجلس والشركاء المحليين من مؤسسات حكومية وخاصة ومجتمعية، مما ساهم في تحقيق إنجازات نوعية على المستويات الصحية والتعليمية والاقتصادية والمجتمعية.

1. مكتب ارتباط إقليم الشمال

1.1. تعزيز الشراكات المحلية

عمل المكتب على بناء علاقات تعاون قوية مع مجلس محافظة إربد وبلدية إربد الكبرى، حيث تم الحصول على دعم مالي بقيمة (80,000) دينار لمشروع المنطقة النموذجية في إربد من مجلس المحافظة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع البلدية لتنفيذ أعمال التهيئة بدعم فني من المجلس. كما تم تقديم دعم فني ومالي لشراء المؤشرات الأرضية وتهيئة الشارع الجديد أمام مبنى كلية الطب في جامعة اليرموك من قبل البلدية.

2.1. تعزيز الخدمات الصحية

تابع المكتب تنفيذ مذكرة التفاهم الخاصة بالعلاج النطقي مع جامعة العلوم والتكنولوجيا لتقديم خدمات علاجية مجانية للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة إربد، إلى جانب تجديد مذكرة التفاهم الخاصة بالعلاج الطبيعي مع مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي، وتحويل (15) حالة من الأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة من هذه الخدمات.

3.1. التمكين الاقتصادي وفرص العمل

نجح المكتب في التشبيك بين مصنع مجموعة "ريتش باين إنترناشونال" وجمعية "سنا لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة"، مما أسفر عن توفير (22) فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. كما نظم المكتب لقاءات توعوية مع (22) جهة من القطاع الخاص للتعريف بأهمية تهيئة بيئات العمل واستقطاب العاملين من ذوي الإعاقة.

4.1. المناصرة وكسب التأييد

نفّذ المكتب حملة مجتمعية بالشراكة مع ناشطين من الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، وبمشاركة مجلس محافظة إربد ومديرية الشؤون الصحية، بهدف تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئة المرافق الصحية العامة.

5.1. تطوير البيئة الجامعية وإتاحة التعليم

تابع المكتب تنفيذ مذكرة التفاهم مع جامعة اليرموك، والتي تضمنت تهيئة عدد من مرافق ومباني الجامعة وتطوير موقعها الإلكتروني بما يتيح وصول الطلبة ذوي الإعاقة إليه بسهولة.

6.1. تبادل الخبرات في التعليم الدامج
نظّم المكتب مبادرة لتبادل الخبرات بين المدرسة الإنجيلية العربية الأسقفية الدامجة و(25) مدرسة حكومية وخاصة، بهدف تعزيز مفاهيم الدمج التربوي وتطوير الممارسات التعليمية الشاملة.

2. مكتب ارتباط إقليم الجنوب
1.2. بناء القدرات والوعي المجتمعي
نُفّذت برامج تدريبية متنوعة استهدفت قطاعات مختلفة، حيث تم تدريب (11) واعظاً من مديريات الأوقاف في محافظة الكرك على المنهجية الحقوقية وإتيكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تدريب (26) مشاركاً من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تطوير مهارات مقدمي الرعاية لأسر الأطفال ذوي التأخر النمائي في منطقة وادي عربة.

2.2. الحماية من العنف والمخاطر
تم تدريب (24) من كوادر أقسام حماية الأسرة ومديريات الدفاع المدني على أساليب التواصل الفعّال مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تمهيداً لتنفيذ تدريبات متخصصة حول الحماية من العنف الأسري والمخاطر خلال العام.

3.2. دعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية
نُفّذ برنامج تدريبي لـ(10) مشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية حول فن الحركة والتنقل للمكفوفين بالتنسيق مع جمعية "صناع الإرادة" في العقبة، لتعزيز قدرتهم على التنقل الآمن والمستقل.

4.2. تطوير قدرات مترجمي لغة الإشارة
تم تنفيذ دورة إنعاشية لـ(11) مترجماً بهدف تطوير مهاراتهم تمهيداً للحصول على شهادة اعتماد رسمية، بمشاركة (10) من الطلبة الصم في جامعة مؤتة لتعزيز قدراتهم التواصلية. كما تم نقل ملف اعتماد المترجمين إلى جامعة مؤتة ضمن خطة تطوير بيئة الجامعة لتصبح نموذجاً في توفير متطلبات إمكانية الوصول.

5.2. المناصرة والتشبيك من أجل الحق في العمل
تابع المكتب تنفيذ حملة كسب التأييد والمدافعة التي تناولت المادة (25) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة بالحق في العمل، من خلال ثلاثة لقاءات شارك فيها (13) ممثلاً عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتم إعداد خطة لاستهداف مؤسسات القطاع الخاص في المرحلة التالية. كما تم تنفيذ زيارات ميدانية بالتعاون مع مديريات العمل شملت (6) مصانع في معان، و(10) في الكرك، وزيارتين في الطفيلة، وزيارة في العقبة لتعزيز فرص التشغيل والتوعية بالحقوق العمالية.

6.2. التعليم الدامج والتدريب المجتمعي

عُقدت برامج لتعليم لغة الإشارة (المستوى الأول) في محافظة الطفيلة بالتعاون مع جمعية سيدات الطفيلة، شملت (16) مشاركاً من المجتمع المحلي، وبرنامجاً آخر لـ(21) مشاركاً من الجمعية ومعلمات مدرسة عمر الفاروق للطلبة الصم. كما تم تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من تدريبات المناصرة وكسب التأييد لـ(25) مشاركاً ضمن مشروع "تحسين الجودة في التعليم في الأردن" بتمويل من GIZ.

وفي السياق ذاته، تم تدريب (16) معلماً مساناً في مديرية قصبة الكرك على برنامج الدمج والتنوع في التعليم، إضافة إلى تدريب (11) من العاملين في الصندوق الأردني الهاشمي و(19) من موظفي مديريات التنمية الاجتماعية والصحة على آليات إصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

15

المشاريع الممولة

يعمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على توسيع شراكاته مع المانحين الدوليين لتنفيذ مشاريع نوعية تعزز دمج الإعاقة في مختلف القطاعات، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية والتزامات الأردن الدولية، ويعكس مستوى الثقة المتنامي بدور المجلس كمظلة وطنية مرجعية في هذا المجال.

الأهمية

يسعى المجلس عبر المشاريع الممولة إلى تعزيز قدراته على إحداث أثر ملموس ومستدام في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال شراكات استراتيجية مع الجهات الدولية المانحة، بما يسهم في نقل المعرفة، وبناء القدرات، وتوسيع نطاق التدخلات الميدانية الداعمة للدمج الشامل في المجتمع.

ومن أبرز الشراكات القائمة لهذا العام تعاون المجلس مع مؤسسة Christian Blind Mission (CBM) لتنفيذ مشروع "تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية وصولهم في الأردن (ERAS)"، وهو مشروع استراتيجي يمتد لثلاث سنوات (2023–2025)، ويهدف إلى تعزيز الدمج وإمكانية الوصول والتنمية القائمة على الحقوق، وترسيخ مفهوم التنمية المجتمعية الدامجة (CBID) في المجتمعات المستهدفة.

الأهداف المنشودة

يهدف المجلس من هذه الشراكات الدولية إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزامات الدولية، وتوسيع نطاق الخدمات والتدخلات المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، إلى جانب تعزيز قدرات المؤسسات المحلية، خاصة مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، على تبني ممارسات الدمج. كما يسعى المجلس عبر الشراكات الاستراتيجية إلى نقل الخبرات الدولية وأفضل الممارسات إلى السياق الوطني، وضمان استدامة الأثر من خلال الاستثمار في بناء القدرات والتمكين المجتمعي.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

خلال عام 2024، حقق المشروع تقدماً ملموساً تمثل في إعادة تأهيل 20 منزلاً لتحسين إمكانية الوصول المادي، وتمكين 2,093 مستفيداً من الوصول إلى خدمات منظمات المجتمع المحلي على قدم المساواة. كما تلقى 228 شخصاً من ذوي الإعاقة خدمات العلاج الطبيعي وعلاج النطق.

وشكّل بناء القدرات محوراً أساسياً في تنفيذ المشروع، حيث تم تدريب 63 من كوادر منظمات المجتمع المحلي من خلال 9 برامج تدريبية متخصصة لتعزيز تقديم خدمات CBID، إضافة إلى تزويد 77 من الموظفين وأفراد المجتمع بمهارات عملية في هذا المجال. كما جرى تعزيز وعي 60 معلماً بمفاهيم التعليم الدامج، وتم تمكين 28 إعلامياً لإثراء المحتوى الإعلامي المرتبط بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى صعيد تمكين الأسر، شاركت 45 أماً لأشخاص ذوي إعاقة في جلسات الدعم النفسي والاجتماعي.

وتعكس هذه الإنجازات نهجاً متكاملاً ومستداماً لترسيخ مبادئ التنمية المجتمعية الدامجة، وتعزيز منظومة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.

16

المبادرات الريادية

المبادرات الريادية هي مشاريع ومساهمات مالية وفنية يقدمها المجلس لدعم الجمعيات والمؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تعزيز الخدمات التعليمية والتأهيلية والتوعوية والتدريبية، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى حقوقهم والخدمات المجتمعية.

الأهمية

تُسهم هذه المبادرات في تعزيز قدرة المؤسسات على تقديم خدمات شاملة ومتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل التدخل المبكر، التدريب المهني، التأهيل النفسي والاجتماعي، والعلاج الطبيعي والنطقي. كما تدعم المبادرات تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المجتمعية وتعزيز دمجهم في المجتمع.

الأهداف المنشودة

ضمان تقديم خدمات عالية الجودة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توسيع نطاق الدعم المالي والفني للجمعيات والمؤسسات، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليمية وتأهيلية ومهنية متنوعة، وتعزيز قدرات الموظفين والعاملين في الجمعيات والمؤسسات الشريكة لضمان استدامة الخدمات، إضافةً إلى تطوير نظم ومباني مؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة بكفاءة وملاءمة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم.

منهجية التنفيذ والتدخلات الفنية

الدعم المالي والفني للمؤسسات

- جمعية الشابات المسلمات للتربية الخاصة: دعم بقيمة 200,000 دينار لمدة ثلاث سنوات لتوفير الخدمات التعليمية والتأهيلية للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة والمتوسطة ومرحلة التدخل المبكر، حيث تم تنفيذ المرحلة الأخيرة في عام 2024.
- جمعية الحسين/ مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل: دعم بقيمة 250,000 دينار لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التعليم، التأهيل، التوعية، التدريب، جلسات العلاج النفسي والاجتماعي والوظيفي والنطقي للأطفال ذوي الإعاقة، حيث تم تنفيذ المرحلة الأخيرة في عام 2024.
- جمعية سنا لذوي الاحتياجات الخاصة: دعم بقيمة 214,000 دينار لمدة سنتين لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، مع تدريب وتشغيل أكثر من 100 شخص، حيث تم تنفيذ المرحلة الأخيرة في عام 2024.
- جمعية الجنوب للتربية الخاصة: دعم بقيمة 35,000 دينار لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من 2023 لتقديم خدمات التأهيل، التشخيص، الصحة الجنسية والإنجابية، والتدريب لكافة الفئات العمرية في معان.

بناء القدرات والتدريب

- تدريب 392 موظفًا من الجهات المحلية الشريكة على 8 محاور تدريبية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تطوير البنية التحتية والخدمات

- تهيئة مباني الجمعيات الشريكة لتلبي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبصرية في الكرك والطفيلة والمفرق.
- تقديم الخدمات المجتمعية المساندة مثل العلاج الطبيعي والنطقي لـ 160 شخصًا من ذوي الإعاقة.
- تنفيذ أنشطة رفع الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لـ 125 مستفيدًا ومستفيدة من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمجتمع المحلي.

17

التحديات العامة للمجلس

1. الحاجة إلى تحسين آليات التواصل والتعاون مع الشركاء الرئيسيين لاستدامة وتحسين رضا الشركاء.
2. تعدد الجهات الشريكة وتداخل الصلاحيات في مجالات كالتشريعات، التعليم، والحماية الاجتماعية، مما يخلق صعوبة في التنسيق والتنفيذ الموحد.
3. محدودية الموارد المالية والبشرية مقارنة بحجم المهام وتنوع البرامج المنفذة.
4. تفاوت مستوى الخدمات بين الأقاليم، إذ يلاحظ تركز أغلب البرامج في الوسط، بينما الشمال والجنوب ما زالا بحاجة إلى تعزيز القدرات والخدمات.
5. ضعف التغطية الإعلامية المستدامة رغم توسّع أنشطة الاتصال، مما يحد من وصول الرسائل التوعوية إلى شرائح أوسع.
6. الحاجة إلى تطوير منظومة المتابعة والتقييم رغم وجود نموذج تتبّع مؤشرات جديد، إلا أنه لم يُفعّل بشكل كامل بعد، إلى جانب تحسين أدوات قياس الأداء وربطها بشكل مباشر بالأهداف الاستراتيجية.
7. ضعف التكامل بين الأنظمة الإلكترونية المختلفة (البطاقة التعريفية، الاعتماد، الإعلام، تكافؤ الفرص) مما يؤثر على الكفاءة التشغيلية.
8. استمرار وجود قوائم انتظار مرتفعة للحصول على البطاقة التعريفية.
9. نقص الكوادر المؤهلة لدى بعض مقدمي الخدمات، مما يشكل تحدياً أمام تنفيذ العديد من الأنشطة.
10. ضعف نسب الدمج في المدارس الحكومية (1–1.5%) مقارنة بالمستهدف الوطني (10%)، حيث تشكل هذه النسبة المتواضعة تحدياً أمام خطط الدمج وتمويل التدخلات الفنية، كما تكشف النسبة عن تحديات في التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم في سن مبكرة.
11. تفاوت مستوى التزام القطاع الخاص بالتهيئة البيئية.
12. الحاجة إلى آلية رقابة ومتابعة دائمة لضمان الالتزام بالمعايير بعد التهيئة.
13. تحديات استدامة التمويل / تحدي استدامة المشاريع المدعومة بعد انتهاء المنح.
14. تحدي تطبيق الكوتا الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات العامة والخاصة.
15. الحاجة إلى توسيع المشاريع الريادية لتشمل محافظات إضافية.
16. الحاجة إلى زيادة الكوادر الفنية والطبية لتقليل فترات الانتظار في إصدار البطاقة التعريفية.

الملحق

1. قائمة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

- اتفاقية تقييم وتشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة المتقدمين بطلب الحصول على البطاقة التعريفية / معهد العناية بصحة الاسرة
- مذكرة تفاهم دعم مركز الحاجة رفيقة النهاري الخيري
- اتفاقية تعاون مركز الرجاء الدولي للتربية الخاصة
- اتفاقية تقديم خدمات تقنية المعلومات مع شركة اجنحة تكنولوجيا المعلومات
- اتفاقية تقديم خدمات تقنية المعلومات مع شركة الجدار الأول لأنظمة التكنولوجيا
- اتفاقية صيانة مع شركة مايا الأولى للبرمجيات
- عقد صيانة مع الشركة الاستشارية لأنظمة المعلومات البيانية
- مذكرة تفاهم وزارة المياه والري
- اتفاقية شركة مركز التكنولوجيا المتقدم للمعلومات الإنسانية السمعية حول تنفيذ مشروع الرعاية الصحية السمعية
- اتفاقية تقديم خدمات تقنية المعلومات مع شركة اجنحة تكنولوجيا المعلومات
- اتفاقية تعاون فيما بين المجلس ومؤسسة التدريب المهني
- مذكرة تفاهم في مجال تقديم المساعدة القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة خلال انتخابات مجلس النواب (المجلس الأعلى ونقابة المحامين)
- اتفاقية شركة ادماج لاستشارات التنمية والتدريب حول اعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المجتمعية الدامجة
- مذكرة تفاهم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- اتفاقية تيسير سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الى مرافق العدالة - وزارة العدل
- اتفاقية تدريب مهندسين حديثي التخرج فيما بين نقابة المهندسين والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- اتفاقية جمعية الصداقة للمكفوفين والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- اتفاقية شبكة الاعلام المجتمعي راديو البلد حول تنفيذ مشروع تدريب اعلامي على قضايا ذوي الإعاقة
- اتفاقية المعهد الوطني للموسيقى
- اتفاقية المجلس وشركة دار الزهراء للمسنين
- مذكرة تفاهم مركز الاميرة منى لرعاية المسنات
- مذكرة تفاهم دار الضيافة للمسنين التابعة لجمعية الاسرة البيضاء
- اتفاقية الجامعة الألمانية الأردنية - مركز التأهيل البصري
- اتفاقية الدعم الفني لبناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهمي المجتمع المحلي (المجلس والجمعية الارثوذكسية المسيحية الخيرية العالمية)
- مذكرة تفاهم المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي.

2.قائمة التشريعات

- قانون التنمية الاجتماعية رقم (4) لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (23/4/2024)
- نظام المراكز الإيوائية للأشخاص ذوي الإعاقة رقم 39 لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (16/7/2024)
- نظام معدل لنظام التنظيم الإداري للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 57 لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (1/9/2024)
- نظام العمل المرن رقم 44 لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (31/8/2024)
- نظام معدل لنظام ترخيص السواقين رقم 46 لسنة 2024 المادة (2) تاريخ سريان التشريع (1/8/2024)
- نظام مزاولة مهنة العمل الاجتماعي رقم (72) لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (30/12/2024)
- نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم 33 لسنة 2024 المواد (21/46) تاريخ سريان التشريع (1/7/2024)
- نظام دور الحضانة رقم 6 لسنة 2024 المواد (9/18) تاريخ سريان التشريع (20/2/2024)
- نظام التعلم الالكتروني في المؤسسات التعليمية المدرسية رقم 19 لسنة 2024 (المادة 6) تاريخ سريان التشريع (18/4/2024)
- تعليمات استقطاب وتعيين الموظفين في القطاع العام لسنة 2024 المادة (21) تاريخ سريان التشريع (31/10/2024)
- تعليمات تنظيم أنشطة إدارة دور حضانة أماكن العمل الخاصة والعامة وتشغيلها لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (16/7/2024)
- تعليمات تنظيم حضانات أماكن العمل العامة لسنة 2024 المادة (9) تاريخ سريان التشريع (16/7/2024)
- تعليمات شروط وإجراءات ترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية رقم 3 لسنة 2024 تاريخ سريان التشريع (16/5/2024)
- تعليمات مراكز تعليم وتعلُّم المُتسرّبين رقم 10 لسنة 2024 المواد (3/4) تاريخ سريان التشريع (17/11/2024)
- تعليمات تقديم الدعم المالي للأحزاب السياسية لسنة 2024 المواد (6/9) تاريخ سريان التشريع (1/9/2024)

المجلس الأعلى لحقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of
Persons with Disabilities (HCD)

2024

HCD-JORDAN

المبنى الرئيسي
العنوان: الشميساني- شارع الأمير شاكر بن زيد- عمارة رقم 26 ،
الهاتف: 065507373
الفاكس: 5538243 6 962+
البريد الالكتروني : info@hcd.gov.jo